الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

الصندوق

عدد 104
ديسمبر 2019 - يناير 2020

قطاع النقل
يستحوذ على النصيب الأكبر
من دعم الصندوق في عام 2019

58 عام

ذكرى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund Anniversary

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت
عن الصـــندوق الكويتي للتنمية تهتم
بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
عبد الوهاب البدر
إشـــــراف
طارق المنيس
مدير التحرير
منى العياف

أسـرة المجلة
أحمد حيدر
شريفة الصباح
فاطمة العتيبي

تصـويـر
ناصر الأذينة
فاطمة التركيت
سعود الحوال

التصميم والاخراج
كوثر البهبهاني
حوراء العريان

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في
هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي
حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت
تلفون: 22999600
فاكس: 22999690
البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

المحتويات

الكلمة الإفتتاحية 7-6

11-8

إتفاقيات الصندوق 31-26

17-12
مساهمات الصندوق خلال عام 2019

مسيرة الصندوق

25-22
احتفالية اليوم الإفريقي

19-18
الكويت وأهداف التنمية المستدامة

39–32
ملف بوركينافاسو

43–40
تعاون إنساني بين الصندوق
ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

63–58
عون عربي

57–54
الطاقة الكهربائية
ركيزة أساسية في التنمية

50
مشاركا

45-44
تعاون استراتيجي بين الصندوق ومنظمة العالمية للقانون

47-46
مشاركة الصندوق في مؤتمر الأهرام الثالث

53-
ت متنوعة للصندوق الكويتي

49-48
استضافة طلبة كلية الدفاع التابعة لحلف «الناتو» في مقر الصندوق

كلمة مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية

السيد عبدالوهاب أحمد البدر

استطاع الصندوق منذ تأسيسه عام 1961 أن يحقق إنجازات ملموسة في مجال المساعدات الإنمائية في ظل التحديات والتغيرات التي تشهدها الدول النامية، ويتطلع إلى الإستمرار في أداء مهامه وواجباته تجاه هذه الدول بالمستقبل في إطار رسالته الإنسانية، آخذاً في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تواجهها الدول النامية في سبيل تحقيق الرفاه لشعوبها. واستجابة للإحتياجات الإنمائية وأولويات الدول النامية توسع نشاط الصندوق جغرافياً وامتد خارج نطاق الدول العربية، ليشمل نشاطه الإنمائي، في مجال تقديم القروض والمنح والمعونات الفنية، 107 دولة في أرجاء العالم.

وقد ساهم الصندوق بدعم خطط هذه الدول الإنمائية وأهداف الألفية للتنمية، والتي حققت نتائج ملموسة في مجال مكافحة الفقر بنهاية فترة الألفية عام 2015، وفي هذا السياق رحب الصندوق بتبني المجتمع الدولي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في سبتمبر 2015، والتي بدأ تطبيقها في يناير 2016. ويأتي دعم الصندوق لهذه الأهداف في سياق جهوده منذ إنشائه لدعم توجهات المجتمع الدولي الإنمائية، وجهود التنمية في الدول النامية.

ونظراً لأهمية الخدمات الاجتماعية، المتمثلة في الصحة والتعليم، في تخفيف حدة الفقر في الدول النامية، توسعت عمليات الصندوق الإنمائية لتشمل القطاع الإجتماعي، بجانب القطاعات الاقتصادية، ليصل عدد القروض الميسرة التي قدمها الصندوق إلى 986 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 6.5 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019. وفضلاً عن ذلك قدّم الصندوق معونات فنية ومنح لتمويل خدمات إستشارية في مجالات مختلفة من أجل دعم بناء القدرات الذاتية للدول المستفيدة.

وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة في الحقبة الماضية والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المرجوة، إلا أن هنالك العديد من القضايا التي لازالت تلقي بظلالها على الدول النامية، وبصورة خاصة مشكلتي الفقر والبطالة، واللتين يتصدر تخفيضهما قائمة أهداف التنمية المستدامة التي تبنت الأمم المتحدة تحقيقها بحلول عام 2030.

ليس هذا فحسب، بل ظهرت على الساحتين الإقليمية والدولية مجموعة من التحديات الإنمائية الجديدة أفرزتها الأزمات السياسية وعدم الاستقرار في عدد من دول المنطقة في السنوات الأخيرة، كأزمة اللاجئين السوريين وتداعياتها الاقتصادية والمالية على الدول المستضيفة لهم، والصعوبات المالية التي تواجهها بعض الدول ومتطلبات إعادة الإعمار، بالإضافة لقضايا تغير

المناخ والكوارث الطبيعية، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود، ويتطلب التعاون الوثيق بين كافة شركاء التنمية، لتجاوز هذه التحديات.

فضلاً عما تقدم، اتجه الصندوق إلى تعزيز مسؤوليته الاجتماعية محلياً من خلال مساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية لدعم جهود التنمية في دولة الكويت، والمساهمة في رؤية الكويت 2035، وبما لا يخل بمهمة الصندوق ورسالته الأساسية.

ومن أبرز هذه الأنشطة: برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين حديثي التخرج، وتشجيع المقاولين والمكاتب الإستشارية الكويتية في تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق في الدول النامية، ودعم خدمات الرعاية السكنية في الكويت من خلال شراء سندات لصالح بنك الائتمان الكويتي، إضافة إلى إستقطاع جزء من صافي أرباح الصندوق السنوية لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية، حيث بلغ إجمالي المبالغ المحولة إلى المؤسسة حوالي 360 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2019.

وازاء تحديات المرحلة المقبلة، يستمر الصندوق بتعزيز تعاونه مع المجتمع الدولي في دعم أولويات الدول العربية والدول النامية الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة، مستعيناً في ذلك بتجاربه المتراكمة في مجال النشاط الإنمائي على مدى الثماني والخمسين عاماً الماضية، وبما يخدم سياسة دولة الكويت الخارجية في مجال تعزيز أواصر الصداقة بينها وبين الدول النامية المستفيدة من مساعدات الصندوق.

البدر استهل العام الجديد بتقديم التهاني والتبريكات لصاحب السمو وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

الصندوق الكويتي يبدأ عامه الثامن والخمسين في مسيرة عطائه وجهوده التنموية

مع حلول يوم الحادي والثلاثين من ديسمبر كل عام، يضيء الصندوق الكويتي للتنمية شمعة جديدة في المسيرة التي أصبحت مفخرة كويتية بامتياز.

وعلى مدى 58 عاماً مضت، واصل الصندوق عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية في الدول النامية، ومد يد العون والمساعدة لهذه الدول، كأول مؤسسة تنموية عرفها العالم العربي منذ مطلع الستينيات، حيث عبَّرت نشأته عن قرار حكيم لدولة الكويت وقادتها آنذاك، فقد كانت الدولة النامية الوحيدة التي قررت أن تتشاطر مع الدول النامية الأخرى تحديات التنمية، وتساعدها وتتعاون معها، عبر تقديم القروض الميَّسرة والمنح والمعونات الفنية، التي تلبي من خلالها أولويات التنمية في هذه البلدان.

شريك استراتيجي

وبحلول العام الثامن والخمسين، أصبح الصندوق الكويتي، وهو الذراع التنموي لدولة الكويت، شريكاً مع العديد من دول العالم النامي، استفادت من مساعداته التنموية 107 دول نامية، وشارك بقوة في مسيرة التنمية الدولية، سواء من خلال المساعدات التي تقدمها دولة الكويت، ويشرف عليها ويديرها، أو عبر تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدي حكومات الدول المستفيدة، والتي تستفيد منها حتى أكبر دول العالم، مثل الصين.

كما كان الصندوق موجوداً أيضاً في الأزمات الدولية الكبرى، مثل: أزمة اللاجئين السوريين، وأزمات إعادة إعمار لبنان وغزة والعراق.

استمرار التحدّيات

وفي تصريح له بهذه المناسبة، أعرب السيد عبدالوهاب البدر، المدير العام للصندوق، باسمه وباسم العاملين بالصندوق عن خالص تهانيه للكويت؛ أميراً وحكومة وشعباً، بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد، وبدء الصندوق الكويتي عاماً جديداً في مسيرته الطويلة.

وشدَّد البدر على استمرار التحدّيات الكبيرة التي تواجه مسيرة التنمية في العصر الحالي، قائلاً: "لقد تزايدت التحديات التنموية بشكل أكثر تعقيداً خلال السنوات الماضية، وأصبحت عملية التنمية تتطلب جهوداً وتعاوناً بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق".

وقال مدير عام الصندوق، إن "استراتيجية عمل الصندوق أصبحت تتضمن كذلك تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في أبعاد ثلاث، وهي: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، مما يمهد الطريق لحل مشكلة الفقر، والبطالة، والأمن الغذائي، والتلوث البيئي.

مردود اقتصادي

ولفت البدر إلى المردود الاقتصادي الذي حققه الصندوق الكويتي منذ زمن طويل، ولايزال يواصل تحقيقه، فمنذ عام 1987، أصبح الصندوق يموِّل نفسه ذاتياً، ولم يعد يعتمد على الدولة في تمويله، وبات يحقق أرباحاً من عوائد نشاطه وفوائد قروضه، وفضلاً عن ذلك فإنه يقدَّم جانباً من هذه الأرباح لدعم موارد بعض مؤسسات الدولة، حيث تم الاتِّفاق في عام 2002 على شراء سندات بنك التسليف والادخار (بنك الائتمان الكويتي)، بقيمة 500 مليون دينار كويتي، وبفائدة 2 في المئة سنوياً، لمدة 20 عاماً، وهي شروط أفضل من شروط قروض الصندوق المقدمة لدول العالم آنذاك.

كما يقوم الصندوق باستقطاع نسبة لا تتجاوز 25 في المئة سنوياً من أرباحه الصافية، ابتداءً من السنة المالية 2004/2003، تُحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها، وقد بلغت قيمة المبالغ المدفوعة حتى نهاية عام 2019 حوالي 360 مليون دينار كويتي.

وأوضح المدير العام أن الصندوق ساهم في تمويل ما يقارب 986 مشروع في الدول النامية على مدى 58 عاماً، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من الصندوق لهذه الدول حوالي 6.5 مليار دينار كويتي (أي ما يعادل 21 مليار دولار أمريكي) في نهاية 2019، سُحب منها حوالي 5.0 مليار دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 77 في المئة من اجمالي القروض المتعاقد عليها، وسُدد منها حوالي 3.0 مليارات دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 60 في المئة من إجمالي المبالغ المسحوبة.

أنشطة ومبادرات محلية

وأشار البدر إلى أن الصندوق ساهم في عدد من الأنشطة والمبادرات المحلية الأخرى، كإطلاق برنامج لتدريب المهندسين الكويتيين حديثي التخرج، واتباع سياسات وإجراءات لتشجيع الاستشاريين والمقاولين والموردين الكويتيين على المشاركة في تنفيذ المشروعات، وقد استفاد هؤلاء بحوالي 685 مليون دينار كويتي.

ونوه البدر إلى أن الصندوق ساهم أيضاً في مبادرة "كن من المتفوقين"، التي أطلقها لتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التعاون المشترك، وضرورة تضافر جهود التنمية بين الدول المختلفة، عبر رحلات إلى الدول التي يتعاون معها الصندوق.

أبرز الأحداث
التي شهدها الصندوق
منذ تأسيسه

1961

بمبادرة من الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله، تم إصدار مرسوم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية بتاريخ 31 ديسمبر، برأس مال قدره 50 مليون د.ك.

1962

باشر الصندوق مهامه بتوقيع أول اتفاقية، وذلك مع جمهورية السودان لتمويل مشروع سكك حديد بقيمة 7 ملايين د.ك.

1974

وسع الصندوق نطاق عمله بدعم المشاريع الإنمائية لبقية الدول النامية غير العربية

تمت زيادة رأس مال الصندوق إلى 1000 مليون د.ك.

1975

وقع الصندوق أول اتفاقية مع دولة أفريقية وهي جمهورية رواندا لتمويل مشروع "كاراجو جيتشية" لتنمية مزارع شاي وتصنيعه بقيمة 1 مليون د.ك

توقيع أول اتفاقية مع دولة آسيوية وهي ماليزيا لتمويل مشروع احياء منطقة "بالونغ" بقيمة 6.8 مليون د.ك

الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت

استمر الصندوق بأداء مهامه من خلال المكتب المؤقت في المملكة المتحدة وقام بالتوقيع على 7 اتفاقيات جديدة بقيمة 117.8 مليون د.ك.

1990

توقيع اتفاقية رقم 400 في تاريخ الصندوق مع جمهورية بتسوانا لتمويل مشروع الطريق العابر بصحراء "كالاهاري" بقيمة 2.3 مليون د.ك.

1991

توقيع أول اتفاقية مع دول لاتينية وهي جمهورية الهندوراس لتمويل مشروع إصلاح سد "كويلار" وتحسين شبكة الري بقيمة 7.3 مليون د.ك.

1992

توقيع اتفاقية رقم 500 في تاريخ الصندوق مع جمهورية سيشل لتمويل مشروع تطوير وتوليد الكهرباء في جزيرة ماهي بقيمة 1.8 مليون د.ك.

1996

1977

وقع أول اتفاقية مع دولة أوروبية وهي جمهورية قبرص لتمويل مشروع الطريق الجديد نيقوسيا-ليماسول بقيمة 1.1 مليون د.ك.

توقيع الاتفاقية رقم 100 منذ إنشاء الصندوق مع ماليزيا لتمويل مشروع "ترينجاو" لزيت النخيل بقيمة 2.3 مليون د.ك.

1981

زيادة رأس مال الصندوق إلى 2000 مليون د.ك.

توقيع اتفاقية رقم 200 في تاريخ الصندوق مع المملكة الأردنية الهاشمية لتمويل مشروع مياه عمان بقيمة 7 ملايين د.ك.

1982

توقيع أول اتفاقية مع جمهورية الصين الشعبية لتمويل مشروع إسمنت ننغو بقيمة 13.9 مليون د.ك.

1986

الصندوق الكويتي يبدأ بتمويل نفسه ذاتياً بعد أن دفعت الحكومة 960 مليون دينار كويتي من رأس المال المقرر 2000 مليون دينار كويتي، وقام الصندوق بتغطية باقي رأس المال من موارده الذاتية واستثماراته.

توقيع اتفاقية رقم 300 في تاريخ الصندوق مع جمهورية تونس لتمويل مشروع برنامج التنمية الريفية المندمجة بقيمة 9 ملايين د.ك.

2000

توقيع اتفاقية رقم 700 في تاريخ الصندوق مع جمهورية هندوراس لتمويل مشروع إصلاح سد "كويلار" وتحسين شبكة الري (قرض إضافي) بقيمة 2.1 مليون د.ك.

الصندوق يبدأ بتمويل مشاريع تنموية في قطاعي التعليم والصحة.

2010

توقيع اتفاقية رقم 800 في تاريخ الصندوق مع جمهورية مصر العربية لتمويل مشروع محطة العين السخنة بقيمة 30 مليون د.ك.

الصندوق يطلق مبادرة "كن من المتفوقين" والتي تستهدف الطلبة والطالبات المتفوقين المرحلة الثانوية ضمن جهوده المحلية.

2011

الصندوق يحتفل بيوبيله الذهبي ومرور 50 عام على إنشائه.

2018

توقيع اتفاقية رقم 1000 في تاريخ الصندوق مع جمهورية مصر العربية لتمويل مشروع أربع محطات تحلية مياه بحر بقيمة 15 مليون د.ك.

*كل المبالغ بالدينار الكويتي

ساهم الصندوق بتمويل 15 مشروعاً استفادت منها 15 دولة نامية بقروض بلغت قيمتها حوالي 120 مليون دينار كويتي

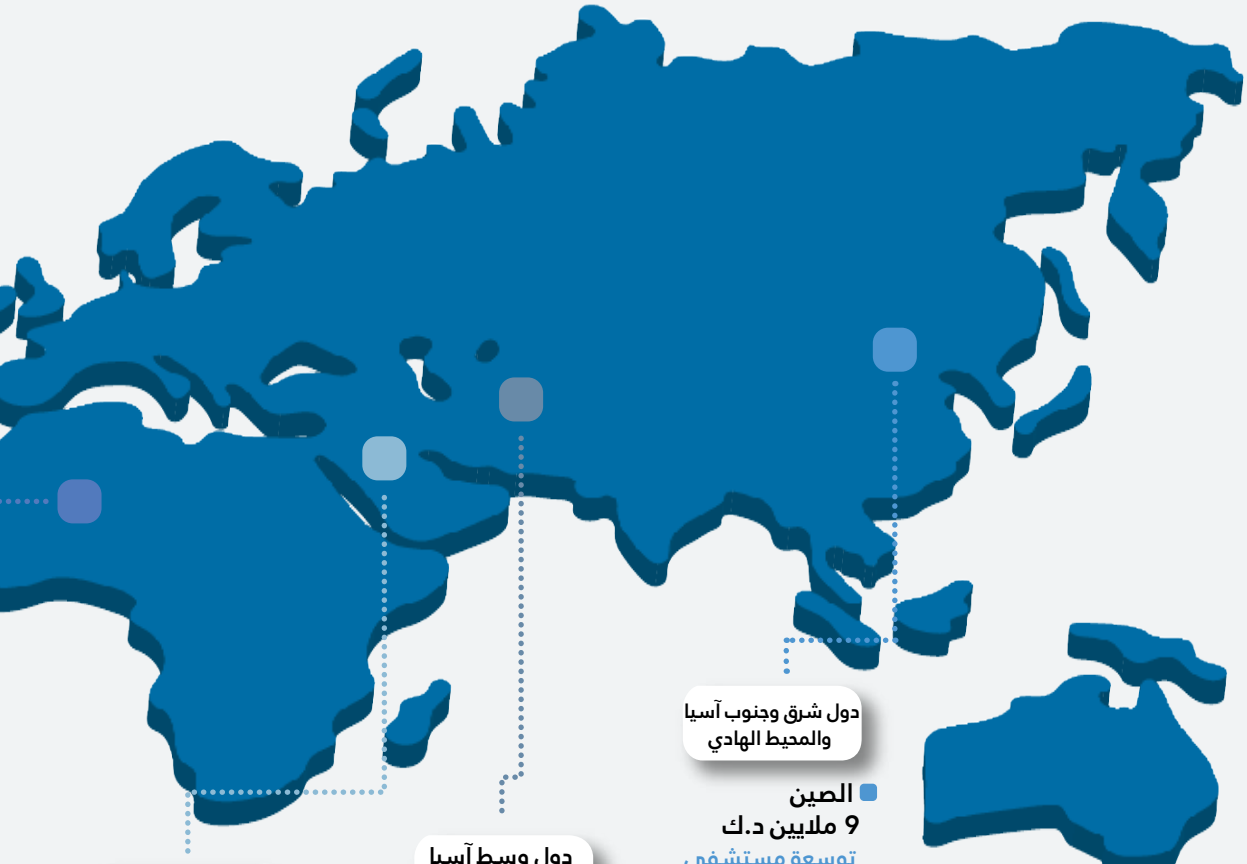

الدول العربية

- **لبنان**
  4.5 مليون د.ك
  توفير مياه للشرب والري في منطقة الضنية
- **اليمن**
  12 مليون د.ك
  دعم النمو الريفي في محافظتي أب وريمة
- **مصر**
  26 مليون د.ك
  طريق النفق-شرم الشيخ

دول وسط آسيا وأوروبا

- **البوسنة والهرسك**
  11.6 مليون د.ك
  طريق ناميلا-دونيا غراتشانتسا

دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي

- **الصين**
  9 ملايين د.ك
  توسعة مستشفى غويانغ الثاني الشعبي

المنح والمعونات الفنية المقدمة من 1/ 1/ 2019 حتى 31/ 12/ 2019

تمويل مشروع مياه وصرف صحي في قطاع غزة في فلسطين	910,350 د.ك
تمويل تكاليف تقديم عناية مسكنة من الألم وتوفير الراحة لأطفال بيت عبدالله لرعاية الأطفال في دولة الكويت	5,000 د.ك
تمويل مشروع بحثي تطبيقي حول الخزان المائي الجوفي بوسط وشمال شرق سيناء في مصر	1,200,000 د.ك
مشروع المياه في قطاع غزة في فلسطين	910,950 د.ك
تمويل دراسة جدوى وإعداد التصاميم التفصيلية ووثائق العطاء لإنشاء مركز التأهيل الطبي في كييف في دولة أوكرانيا	300,000 د.ك
الإسهام في برنامج لتوزيع اللقاحات الدوائية للأطفال في الدول الفقيرة	303,750 د.ك
تمويل بوابة التنمية العربية	48,576 د.ك
البرنامج القومي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في الدول العربية	303,450 د.ك
إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية لمشروع طريق بلفيلد - روسينغول في جمهورية غيانا التعاونية	303,450 د.ك
الإسهام في تمويل دراسة الجدوى لمشروع التنمية المتكاملة لوادي سمنديني في جمهورية بوركينا فاسو	150,000 د.ك

دول غرب إفريقيا

- ليبيريا
  6 ملايين د.ك
  تطوير طريق كونيا - فويناجاما
- تشاد
  3 ملايين د.ك
  طريق نغوري- بول
- غينيا الإستوائية
  10ملايين د.ك
  بناء وتجهيز مستشفى مدينة منغومو
- غانا
  7 ملايين د.ك
  إعادة تأهيل طريق دومي-كيتاسي
- بوركينا فاسو
  4.5 مليون د.ك
  طريق توغان-واهيغويا الطريق الوطني رقم 10
- النيجر
  4 ملايين د.ك
  طريق لوغا-دوتشي
- بنين
  5 ملايين د.ك
  توفير المياه لثلاث مدن
- توغو
  7 ملايين د.ك
  توفير المياه لمدينة كارا والمناطق المجاورة

دول أمريكا الاتينية والبحر الكاريبي

- بليز
  6 ملايين د.ك
  طريق كراكول
- سورينام
  5 ملايين د.ك
  تطوير منظومة إنتاج ونقل وتوزيع كهرباء

إجمالي عدد القروض

15

إجمالي قيمة القروض

120.6مليون

*كل المبالغ المذكورة بالدينار الكويتي

ساهم بتقديم له 10 قروض بإجمالي 103 ملايين دينار كويتي

قطاع النقل يستحوذ على النصيب الأكبر من دعم الصندوق الكويتي في عام 2019

واصل الصندوق الكويتي للتنمية نشاطاته وجهوده التنموية خلال عام 2019، عبر تقديم القروض والمنح والمعونات الفنية، ودعم مشروعات التنمية في الدول المستفيدة، بمختلف أنحاء العالم، ومد يد العون والمساعدة لهذه الدول. وتأتي جهود الصندوق انطلاقاً من دوره الرائد في تحسين حياة الشعوب، ودعم الجهود الإنمائية للدول العربية، والدول النامية الأخرى، إلى جانب تعزيز علاقات الإخاء والصداقة بين الكويت ودول العالم.

وقدَّم الصندوق الكويتي خلال العام المنصرم حوالي 17 قرضاً، و10 منح ومعونات فنية للدول العربية، والدول الأخرى المستفيدة، لتمويل مشاريع كبرى في قطاعات حيوية مختلفة، شملت: النقل والاتصالات، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية.

واستحوذ قطاع النقل والاتصالات على النسبة الأكبر من تمويلات الصندوق خلال العام الماضي، حيث بلغ مجموع القروض المقدمة لهذا القطاع 10 قروض، بقيمة 103 ملايين دينار كويتي، إضافة إلى منحة مالية قدرها حوالي 303،500 دينار كويتي. وفيما **يلي** استعراض لأبرز مشاريع النقل، التي قام الصندوق بتمويلها في 2019.

- 5 **يناير**: توقيع اتفاقية قرض مع دولة بيليز بقيمة 6 ملايين دينار كويتي (نحو 20.4 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع طريق كراكول.

● 19 **فبراير**: الصندوق الكويتي يوقّع اتفاقية قرض مع بوركينافاسو بقيمة 5.4 مليون دينار كويتي (حوالي 15.3 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع طريق توغان- واهيغويا.

● 19 **فبراير**: توقيع اتفاقية قرض مع البوسنة والهرسك بقيمة 11.6 مليون دينار كويتي (حوالي 39.44 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع طريق ناميلا دونيا غراتشانتسا.

● 21 **فبراير**: توقيع اتفاقية قرض بقيمة 4 ملايين دينار كويتي (نحو13.6 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع طريق لوغا- دوتشي في جمهورية النيجر.

● 10 **مارس**: تقديم منحة بقيمة حوالي 303،450 الف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية لمشروع طريق (بلفيلد – روسينغول) في جمهورية غيانا التعاونية.

● 13 **مارس**: توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية ليبيريا بقيمة 6 ملايين دينار كويتي (نحو 19.8 مليون دولار أمريكي) للإسهام في لتمويل مشروع تطوير طريق كونيا- فوينجاما.

● 27 **مارس**: توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية تشاد بقيمة 3 ملايين دينار كويتي (نحو 10 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع طريق نغوري – بول.

● 16 **سبتمبر**: توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية غانا بقيمة 7 ملايين دينار كويتي (نحو 23.1 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع إعادة تأهيل طريق دومي – كيتاسي.

● 21 **أكتوبر**: توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية مصر العربية بقيمة 26 مليون دينار كويتي (حوالي 86 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع طريق النفق- شرم الشيخ.

● 10 **نوفمبر**: توقيع اتفاقية قرض مع موريتانيا بقيمة 10 ملايين دينار كويتي (حوالي 33 مليون دولار أمريكي) لتمويل طريق بطول 140 كيلومتراً.

● 24 **نوفمبر**: توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية مصر العربية بقيمة 25 مليون دينار كويتي (حوالي 82.5 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع طريق عرضي 4 في شبه جزيرة سيناء.

ويعتبر قطاع النقل والاتصالات من أهم الدعائم الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة، ويشكل القطاع العمود الفقري للبنية التحتية لأي دولة في العالم، وخاصة الدول الإفريقية، حيث يساهم هذا القطاع بشكل فعال في إيصال العون الغذائي والطبي إلى المناطق البعيدة، والمنتشرة على مساحات شاسعة من الأراضي، كما يلعب القطاع دوراً حيوياً في تلبية حاجة قطاعات الزراعة والصناعة، فضلاً عن تحقيق الوحدة الوطنية، من خلال ربط سكان القرى والمناطق النائية بالمدن والمناطق الحضرية.

في مجالات التنمية الزراعية ومياه الشرب والطرق

الصندوق الكويتي يدشّن مشاريع تنموية مميزة خلال 2019

أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية بإرادة كويتية خالصة، وعزم وإصرار على النجاح والتفرد، لخدمة الأهداف الإنمائية، واستطاع بالجهد والتخطيط المتواصل توسيع عملياته الإنمائية، في مختلف أنحاء العالم، من أجل دفع التنمية المرجوة، وتحسين مستويات المعيشة للشعوب.

وانطلاقاً من شعاره، الذي أطلقه منذ إنشائه (شركاء في التنمية)، واصل الصندوق الكويتي خلال عام 2019 نشاطه في دعم وتمويل المشروعات التنموية بالدول العربية والدول النامية، ومد جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت والدول الأخرى.

وفي التقرير التالي، نسرد أبرز المشاريع المموَّلة من قبل الصندوق الكويتي، والتي تم إنجازها خلال عام 2019.

افتتاح طريق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في جمهورية جيبوتي

افتتح الصندوق مشروع طريق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في جمهورية جيبوتي، بتكلفة تبلغ حوالي 47.4 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 156 مليون دولار أمريكي).

ويهدف المشروع إلى تيسير الحصول على الخدمات التعليمية والصحية لسكان المدن والقرى التي يمر بها، وتوفير مراكز اقتصادية وصناعية جديدة على جانبي الطريق، وتفعيل دور جيبوتي في نقل الفوسفات والبوتاس الخام من المناجم الواقعة في شمال إثيوبيا إلى ميناء تاجورا.

كما يساهم مشروع الطريق في تعزيز شبكة النقل البري في البلاد، ويوفر مصادر دخل جديدة، تساعد الحكومة

طريق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في جمهورية جيبوتي

الجيبوتية على زيادة استثماراتها في البنية التحتية للدولة، ورفع مستوى الخدمات التي تقدِّمها للمواطنين، فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة تحد من الفقر، وترفع من المستوى المعيشي للفرد.

وقدَّم الصندوق 15 قرضاً لجمهورية جيبوتي، بقيمة تقدَّر بحوالي 89.1 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 293 مليون دولار أمريكي)، وبلغ إجمالي مبالغ السداد نحو 25.5 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 84 مليون دولار أمريكي)، هذا بالإضافة إلى 3 معونات فنية، إلى جانب إدارة 4 منح من حكومة الكويت.

افتتاح مشروع سد "سمنديني" للتنمية الزراعية في جمهورية بوركينافاسو

دشن الصندوق مشروع سد "سمنديني" للتنمية الزراعية في جمهورية بوركينافاسو. ويهدف المشروع إلى تطوير الإنتاج الزراعي في وادي "سمنديني" على ضفاف نهر موهون، وذلك عبر بناء سد لتخزين المياه لأغراض الري

واستصلاح حوالي 1500 هكتار في إطار المشروع الحالي، وحوالي 23 ألف هكتار في مراحل المشروع التالية.

وقدم الصندوق لجمهورية بوركينا فاسو 18 قرضاً في قطاعات مختلفة، مثل: المياه، والزراعة، والطرق، والطاقة، بإجمالي بلغ نحو 66.6 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 218 مليون دولار أمريكي) ، سُدد منها حتى الآن 28 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 92 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى معونتين فنيتين، الأولى بقيمة 150 ألف دينار كويتي، والأخرى بمبلغ 64.3 ألف دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 211،318 دولار أمريكي) كمساعدة فنية لمشروع سد باجري.

وسبق لحكومة الكويت أن قدمت في عام 1984 منحة لحكومة بوركينا فاسو (يديرها الصندوق) بقيمة 2.134 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 7 مليون دولار أمريكي) للمساهمة في برنامج مياه الشرب لمنطقة لبتاكو جورما.

افتتاح مشروع شبكة توزيع المياه لمدينة نواكشوط في موريتانيا

دشن الصندوق مشروع شبكة توزيع المياه لمدينة نواكشوط في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بتكلفة إجمالية بلغت 11.26 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 37 مليون دولار أمريكي) .

ويهدف المشروع إلى تحقيق الاستفادة الكلية من مياه الشرب، التي سيوفرها مشروع أفطوط الساحلي، والذي سوف يزود مدينة نواكشوط بالمياه اللازمة لتلبية احتياجات السكان، إضافة إلى تأهيل وتدعيم شبكات التوزيع القائمة وتوسعتها، لتغطية بعض المناطق الغير مخدومة، الأمر الذي سوف يساهم في تحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان، ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقدَّم الصندوق الكويتي 15 قرضاً لجمهورية موريتانيا بقيمة 389 مليون دولار أمريكي، سُدد منها حوالي 34.1 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 112 مليون دولار أمريكي) .

كما قدَّم الصندوق 9 معونات فنية لإعداد دراسات عديدة بقيمة حوالي1.4 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 4.8 مليون دولار أمريكي)، إضافة لذلك قدمت حكومة دولة الكويت 4 منح لموريتانيا حتى الآن بقيمة إجمالية بلغت 1.46 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 13.5 مليون دولار أمريكي).

الكويت تعرض أول تقرير أهداف التنمية المستدامة

عرضت دولة الكويت أمام منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى تقريرها الأول، حول أهداف التنمية المستدامة، وذلك بمشاركة جهات حكومية وأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

مساهمات الصندوق الكويتي منذ تأسيسه بلغت 19 مليار دولار أمريكي استفادت منها أكثر من 106 دول حول العالم

وقال رئيس الوفد الكويتي المشارك الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي، في بيان بعد اختتام أعمال المنتدى، الذي عقد في 18 يوليو الماضي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، تحت شعار (تمكين الناس وضمان الإدماج والمساواة)، إن "المنتدى شهد لأول مرة عرض التقرير الطوعي للكويت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030، بالتعاون مع شركة (إيكويت) للبتروكيماويات، والهيئة العامة للبيئة، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومشروع «أمنية».

مساهمة الكويت الإنمائية ارتفعت بين عامي 2012 و2017، محافظة على مستوى تمويل يتجاوز 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

وأضاف مهدي أن من أهم الرسائل التي أكدت الكويت عليها خلال عرض التقرير، هي التزامها بالسلام والكرامة الإنسانية على المستوى الإقليمي والعالمي، والتزامها بالشراكة العالمية والتضامن الدولي، مشيراً في هذا الصدد إلى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية عام 1961، والذي يمثل المؤسسة الكويتية الرئيسية للمساعدات التنموية الرسمية.

وأوضح أن مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية، منذ تأسيسه حتى اليوم بلغت ما يفوق 19 مليار دولار أمريكي، قدمت على شكل تبرعات ومنح استفادت منها أكثر من 106 دول حول العالم.

وأشار إلى أن مساهمة دولة الكويت الإنمائية الرسمية ارتفعت بين عامي 2012 و2017، لتحافظ على مستوى تمويل يتجاوز 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في وقت كانت فيه الإيرادات تتضاءل الى حد ما، بسبب انخفاض أسعار النفط.

وبيّن مهدي أن الكويت أكدت أيضاً خلال عرض التقرير على التزامها بتنمية رأس المال البشري الشامل للجميع والقائم على الحقوق وتكافؤ الفرص والكرامة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبين التقرير الطوعي ما قامت به البلاد نحو تنفيذ أجندة 2030، مع الحرص على وجود مشاركة حقيقية من القطاع الخاص الكويتي، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب القطاع الحكومي.

وحققت دولة الكويت الأهداف الإنمائية للألفية قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وأحرزت نجاحات ملموسة للقضاء على الفقر والجوع، وتوفير التعليم الشامل، وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم ومجالات الحياة الأخرى.

كما وفرت رعاية صحية شاملة، وحققت إنجازاً ملحوظاً في المؤشرات الصحية، متضمنة انخفاض وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق واسع، بالإضافة إلى تحقيق خطوات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز

على البيئة والحفاظ على التزام ثابت تجاه الشراكة العالمية والتضامن الدولي.

وتبنت دولة الكويت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر عام 2015، واتخذت قراراً بتضمين الأهداف في الخطة الانمائية الأولى لرؤية الكويت 2035، لتكون الأهداف من ضمن الإطار المؤسسي الإنمائي الوطني والخطط والميزانيات والهيكلية الإدارية الوطنية.

وأشركت في سبيل ذلك الجهات الحكومية، وأصحاب الشأن من منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرها على مستوى السياسات والمؤسسات، وتخصيص الموارد لتحقيق قاعدة عريضة من الدعم لهذه الأهداف.

ولقد شكل إنشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والمرصد الوطني للتنمية المستدامة جزءاً هاماً من العمل المؤسسي المتكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، باعتباره مهمة وطنية وتشاركية.

وعملت حكومة الكويت جاهدة على نشر الوعي على المستوى الوطني حول النطاق التحولي لأهداف التنمية المستدامة والغرض النبيل الذي تتوخاه والمتمثل بشعار "لن يتخلف أحد عن الركب".

وسعت الكويت إلى وضع المسارات الاستراتيجية، للتغلب على التحديات، بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص، والحد من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد، وتحقيق توازن الميزانية العامة، وتوفيق الظروف الملائمة لتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين البنية التحتية، ونفذت مشاريع تنموية استراتيجية تحقق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

ولقد تم تحقيق العديد من الإنجازات ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الستة ذات الأولوية في استعراض هذا العام، المتمثل في "تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة"، فقد اعتمدت الكويت على مر السنين العديد من ركائز السياسة الاجتماعية المتكاملة، ونفذت برامج شاملة للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى رفع مستوى المعيشة، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية، مثل: المياه النظيفة للشرب، والكهرباء والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، وغيرها من المرافق لجميع السكان.

وقامت الكويت أيضاً بصياغة برامج لتنمية القدرات لضمان تمكين الفئات المتعثرة، وحصولها على الوسائل التي تعتمد بها على نفسها، وأن وتكون ذات إنتاجية اقتصادية.

وقدم الاستعراض الوطني الطوعي لدولة الكويت لعام 2019 دليلاً هاماً على هذه الرسالة، كما يشهد على تصميم قيادة البلاد، وعلى إطار السياسات الاستراتيجية والمؤسسية، وكذلك المسار التشاركي الذي تنتهجه الحكومة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، لتحقيق أعلى مكاسب التنمية البشرية المستدامة للجميع، بهدف تحقيق رؤية الكويت 2035، وغايات وأهداف أجندة 2030.

إنشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والمرصد الوطني شكلا جزءاً هاماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

العتيبي:

على مدى 5 سنوات

الصندوق الكويتي موَّل مشاريع بقيمة

640 مليون دولار أمريكي

لتنمية غرب إفريقيا

أكد السفير منصور العتيبي، مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة على أهمية المساهمات التي تقدمها الكويت في دعم تنمية دول غرب إفريقيا، من خلال تقديم تمويل لمختلف المشاريع التنموية، حيث قدمت ما يقارب 640 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية، عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية.

وشدّد العتيبي في كلمة الكويت التي ألقاها بجلسة مجلس الأمن حول العنف ما بين المجتمعات والتطرف العنيف في غرب إفريقيا على أهمية دور الأمم المتحدة، ليس فقط بالنسبة للدول التي تعاني من الصراع، بل في منع نشوب النزاعات وتدهور الأوضاع والعودة إلى الصراع.

وقال العتيبي، إن «منطقة غرب إفريقيا والساحل تعاني من تحديات عديدة، منها: انتشار الأنشطة الإرهابية والأسلحة،

السفير العتيبي يلقي كلمة الكويت بمجلس الأمن

وتغير المناخ، والإتجار بالمخدرات، وجميعها تساهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة»، مشيراً إلى أنه عندما تتم مناقشة تلك التحديات، لابد من التطرق إلى الأسباب الجذرية لها، حيث يجب تحقيق تقدم في مجال التنمية، وخلق فرص اقتصادية للشعوب.

وأوضح أن الأمم المتحدة لديها العديد من المكاتب والبعثات في غرب إفريقيا، وأبرزها المكتب الذي يقوم بدور محوري في المنطقة ككل، ويحتاج إلى الدعم وتوفير الموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته بأفضل طريقة.

يشار إلى أن اهتمام الصندوق الكويتي للتنمية انصبَّ على المشروعات التي تهتم ببناء الإنسان في قارة إفريقيا، حيث ساهم في تمويل عدد كبير من مشاريع البنى التحتية الأساسية، كالنقل والمواصلات، وخدمات توفير الطاقة، إضافة إلى المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي والتنمية المائية، وجميعها تُعد من المقومات الرئيسة للاقتصادات النامية.

وساهم الصندوق الكويتي منذ إنشائه في تمويل 324 مشروعاً في القارة الإفريقية، استفادت منها 42 دولة إفريقية (غير عربية) بقروض وصلت قيمتها إلى نحو 4 مليارات دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي قيمة القروض التي قدَّمها لدول غرب إفريقيا 188 قرضاً، بقيمة 2.44 مليار دولار أمريكي. كما قدَّم أيضاً منحاً ومعونات فنية منذ إنشائه، وحتى نوفمبر 2019 في 39 دولة إفريقية، منها 17 دولة في غرب إفريقيا، بإجمالي 41 منحة، بقيمة 23.1 مليون دولار أمريكي.

يساهم منذ سبعينات القرن الماضي في تنمية دول القارة السمراء

الصندوق الكويتي شارك في احتفالية يوم إفريقيا

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في الاحتفالية السنوية بمناسبة يوم إفريقيا التي نظمها الاتحاد الإفريقي، بحضور السيد علي السعيد، مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا، وعدد من السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية في الكويت.

وعرض الصندوق في الجناح المخصص له في الفعالية أهم إصداراته ومطبوعاته، إضافة إلى وثائق سمعية وبصرية تضمنت صور وتسجيلات تبرز جهوده في دعم التنمية بإفريقيا منذ تأسيسه قبل أكثر من نصف قرن.

وقال السعيد بعد تفقده جناح الصندوق الكويتي، إن "الكويت أصبحت تملك خبرة كبيرة في إدارة الأنشطة التنموية في القارة السمراء، فضلاً عن الاستشارات التي تقدمها في العديد من الأنشطة الإنمائية للدول الإفريقية".

وأشاد السعيد بتجربة الصندوق الرائدة في إفريقيا، والتي تعكس اهتمام القيادة السياسية بالعلاقات الطيبة مع دول القارة، مشيراً إلى أن أنشطة الصندوق تترجم هذا الاهتمام إلى إجراءات عملية تهدف إلى تحقيق مستوى إنمائي جاد للدول الإفريقية.

وأوضح أن وجود عدد كبير من السفارات الكويتية في إفريقيا يدل على اهتمام القيادة السياسية بالعلاقات مع جميع الدول الإفريقية، مشيداً بالتمثيل الدبلوماسي الكبير لغالبية دول القارة الإفريقية في

البلاد، والذي يجسد حرص هذه الدول على تنمية العلاقات التاريخية مع دولة الكويت.

ولفت إلى أن الكويت دولة صغيرة في المساحة، لكنها كبيرة في أنشطتها ومساهماتها التنموية، ومشهود لها من دول العالم، وخاصة الإفريقية منها في هذا الشأن، مستذكراً الجهود الإنسانية التي قام بها المرحوم الدكتور عبدالرحمن السميط في إفريقيا من خلال جمعية العون المباشر، التي أنشأها لهذا الغرض، ولا تزال تواصل مشاريعها الخيرية والتنموية في القارة الإفريقية.

من جانبه، أعرب عبدالأحد إمباكي، سفير جمهورية السنغال وعميد السلك الدبلوماسي لدى البلاد، في كلمته عن خالص الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، "أمير الإنسانية"، و"صديق إفريقيا الصادق"، على مواقفه النبيلة المشرفة تجاه إفريقيا ودعمه للسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال إمباكي، إن "إفريقيا كانت ولا تزال في صُلب اهتمام سموه، وفي محور سياسة الكويت، وقد بات ذلك واضحاً من خلال المبادرات والمساهمات الكويتية الهادفة لمعالجة معوقات عجلة التنمية في القارة الإفريقية.

وأشار إلى أن القمة العربية الإفريقية التي استضافتها الكويت في نوفمبر 2013، تحت شعار "شركاء في

التنمية والاستثمار"، تعُتبر تتويجاً لتلك التوجهات الاستراتيجية الكويتية تجاه إفريقيا، لافتاً إلى أن سمو أمير البلاد وجه خلالها الصندوق الكويتي للتنمية إلى تقديم قروض ميسرة لتنمية الدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، مع التركيز على البنية التحتية.

ولفت السفير السنغالي إلى أن الكويت أعلنت أيضاً خلال القمة عن تخصيص جائزة مالية سنوية قدرها مليون دولار أمريكي باسم المرحوم الدكتور عبدالرحمن السميط، للمساهمة بشكل كبير في مواجهة التحديات التنموية التي تواجهها الدول الإفريقية.

ويعد قطاع النقل والاتصالات من أكثر القطاعات المُمولة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية في القارة الإفريقية، حيث بلغ مجموع القروض المقدمة لهذا القطاع 174 قرضاً، بقيمة حوالي 651.1 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 2149.3 مليون دولار أمريكي).

ويساهم هذا القطاع بشكل فعال في إيصال العون الغذائي والطبي إلى المناطق البعيدة والمنتشرة على مساحات شاسعة من الأراضي في الدول الإفريقية، إضافة إلى دوره الحيوي في تلبية حاجة قطاعي الزراعة، والصناعة، فضلاً عن تحقيق الوحدة الوطنية من خلال ربط سكان القرى والمناطق النائية بالمدن والمناطق الحضرية.

المدير الإقليمي للدول العربية
السيد عبدالله المصيبيح
يتسلم درعاً من السيد
عبدالأحد إمباكي
تقديراً لجهود الصندوق
الكويتي للتنمية

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الطاقة، حيث بلغ عدد القروض المقدمة من الصندوق لتمويل مشاريع في هذا القطاع 34 قرضاً، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 124.9 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 412.2 مليون دولار أمريكي)، في حين احتل قطاع المياه والصرف الصحي المرتبة الثالثة بعدد 41 قرضاً، وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 142.0 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 468.6 مليون دولار أمريكي).

ويساهم الصندوق الكويتي للتنمية منذ سبعينيات القرن الماضي في دفع جهود التنمية في دول القارة الإفريقية، حيث وجه جهوده الإنمائية بشكل مباشر إلى تلك الدول، نظراً لمعاناة شعوبها من تدهور البنية التحتية في معظم القطاعات الأساسية.

ويواصل الصندوق تقديم يد العون للدول الإفريقية عن طريق القروض والمنح والمساعدات المالية، لتطوير قطاعاتها التنموية، كالنقل والاتصالات والتعليم والصحة، ومواجهة تحديات انتشار الأمراض المزمنة والخطرة على صحة السكان، كالإيدز، والملاريا، والسل الرئوي، وعمى النهر.

كما يولي الصندوق اهتماماً كبيراً لقطاع التعليم، بهدف مساعدة الدول الإفريقية في بناء كوادر بشرية قادرة على مواجهة التحديات والنهوض بإفريقيا لتلحق بركب التطور في العصر الحديث، وتحقق التنمية المستدامة.

الصندوق الكويتي يوقّع اتفاقية قرض مع البحرين بقيمة 29.5 مليون دينار كويتي

لتطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 400 كيلوفولت

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع مملكة البحرين، بقيمة 29.5 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 100 مليون دولار أمريكي)، للإسهام في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 400 كيلوفولت.

ووقع الاتفاقية عن الجانب الكويتي السيد/ عبدالوهاب البدر، المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية، فيما وقعها عن الجانب البحريني الشيخ سلمان بن خليفة، وزير المالية والاقتصاد، بحضور الشيخ خالد بن عبدالله، نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني، و الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح، سفير الكويت لدى البحرين.

وقال البدر على هامش التوقيع، إن "هذه الاتفاقية تأتي ضمن برنامج التوازن المالي الذي وقعت عليه كل من الكويت والسعودية والإمارات العام الماضي مع البحرين للخمس سنوات القادمة لتحسين الوضع الاقتصادي.

وأضاف أن القرض يغطي حوالي 10.5 في المئة من إجمالي تكاليف المشروع، مؤكداً أنه سبق تمويل المشروع بموجب المنحة رقم (62/1) بمبلغ 261 مليون دولار أمريكي، وعليه تبلغ مساهمة الصندوق الإجمالية في تمويل المشروع ما يعادل حوالي 140.8 مليون دينار كويتي.

وأوضح أن المشروع يهدف إلى توفير مرونة أعلى في الشبكة، ونقل الطاقة الكهربائية باعتمادية وبشكل اقتصادي، وتصريف الطاقة المنتجة من محطة (رأس لقرين) المرتقبة على جهد 400 كيلوفولت، كما يهدف المشروع أيضاً إلى رفع قدرة وكفاءة شبكة نقل الكهرباء وتبادل الطاقة الكهربائية مع شبكة الربط الخليجي بشكل اقتصادي.

المدير العام للصندوق
عبدالوهاب البدر ووزير
المالية والاقتصاد **الشيخ**
سلمان بن خليفة آثناء
توقيع الاتفاقية

وأشار إلى أن المشروع يشمل إنشاء 3 محطات تحويل جهد 400/220 كيلوفولت في مناطق الحد، وأم الحصم، والرفاع، ومحطة ربط جهد 400 كيلوفولت في منطقة رأس لقرين، كما يشمل مد كابلات أرضية لربط المحطات الجديدة بمحطات التحويل القائمة وبالشبكة الوطنية، وتعزيز شبكة 220 كيلوفولت، وأعمال التعديلات اللازمة للربط بين الشبكتين.

ولفت إلى أن المشروع يساهم في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

ويعد هذا القرض الثامن عشر الذي يقدمه الصندوق الكويتي لتمويل مشاريع في البحرين، حيث سبق أن قدم 17 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 150 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 495 مليون دولار أمريكي)، لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات، إضافة إلى 13 منحة بقيمة 33.7 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 111.2 مليون دولار أمريكي). وبلغت قيمة المسحوبات من القروض المقدمة حوالي 149 مليون دينار كويتي، وقيمة المسدد منها حوالي 98 مليون دينار كويتي، أي ما يشكل حوالي 66 في المئة احمالي القروض المتعاقد عليها.

وكان وزراء مالية كل من الكويت والسعودية والإمارات وقعوا العام الماضي على الترتيبات الإطارية للتعاون المالي بين حكوماتهم وحكومة البحرين بالمساهمة بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي على شكل تمويلات وقروض ميسرة لتمويل برنامج التوازن المالي الذي يستهدف تحقيق استقرار المالية العامة للبحرين.

الصندوق الكويتي يوقِّع اتفاقية منحة مع «اليونيسف» بقيمة 2.8 مليون دولار أمريكي

لتوفير حقن الحصبة للأطفال السوريين واللبنانيين في لبنان

وقَّع الصندوق الكويتي للتنمية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) اتفاقية منحة بقيمة 2.8 مليون دولار أمريكي، لدعم برنامج توفير حقن الحصبة للأطفال السوريين واللبنانيين في الجمهورية اللبنانية.

وقَّع الاتفاقية نيابة عن الصندوق الكويتي السيد عبدالوهاب أحمد البدر، المدير العام، في حين وقَّعها نيابة عن المنظمة السيد الطيب آدم، ممثل المكتب الخليجي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تهدف المنحة إلى الإسهام في تحقيق أحد أهداف برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المتمثل في تحسين الوصول إلى الحُقن اللازمة لضمان الصحة لدى فئة الأطفال الأكثر حاجة لها.

وتشمل الأعمال المنصوص عليها في التقرير المُعد من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة في لبنان، على استخدام مبلغ المنحة لإطلاق حملة وطنية لمكافحة الحصبة وشلل الأطفال، تستهدف ما مجموعه 481 ,54 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 12 شهراً، إضافة إلى 269 ,861 طفل تتراوح أعمارهم بين 1 و10 سنوات.

وستكون الحملات تثقيفية لتوعية الأهالي بأهمية متابعة واستمرار الحُقن، حيث ستضطلع منظمة الصحة العالمية الشريكة في البرنامج، بالتعاون مع وزارة الصحة اللبنانية بمتابعة الحُقن القادمة للأطفال حسب آلية مُعدة من قبل الأطراف الثلاثة.

مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية السيد **عبدالوهاب البدر** وممثل المكتب الخليجي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيد **الطيب آدم** أثناء توقيع الاتفاقية

وتعد هذه الاتفاقية الخامسة بين الصندوق الكويتي، و«اليونيسف»، إذ سبق للصندوق التوقيع على اتفاقيتين عام 2017، أولهما للمساهمة في تخفيف حدة المجاعة في اليمن وجنوب السودان ونيجيريا والصومال، والأخرى بشأن المساهمة في معالجة وباء الكوليرا في اليمن. كما شهد العام 2019 توقيع اتفاقية منحة للإسهام في توفير المياه النظيفة لقطاع غزة، إضافة إلى مذكرة تفاهم للتنسيق والتعاون مع المنظمة في كافة المجالات التنموية والإنسانية وتبادل الخبرات وعقد الشراكات.

وتعتبر دولة الكويت ضمن قائمة أبرز 30 دولة تدعم أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة، إذ بلغ إجمالي ما ساهمت به منذ إنشاء المنظمة وحتى يومنا هذا حوالي 72 مليون دولار أمريكي، منها 62 مليون دولار أمريكي للمشاريع العاجلة في عام 2018، وفقاً لآخر تقرير سنوي نُشر من قبل المنظمة.

كما التزمت دولة الكويت في مؤتمر جنيف المنعقد في فبراير 2019، بمبلغ وقدره 250 مليون دولار أمريكي، لدعم الوضع الإنساني في جمهورية اليمن (تم تقديم مبلغ 20 مليون دولار أمريكي مؤخراً ضمن هذا الالتزام)، إضافة إلى 10 ملايين دولار أمريكي من حصة المنظمات الملتزم بها في مؤتمرات أصدقاء سوريا، والتي عُقدت سواء باستضافة أو مشاركة دولة الكويت.

الصندوق الكويتي يوقّع اتفاقية قرض مع أوزبكستان بقيمة 9 ملايين دينار كويتي

للإسهام في تمويل مشروع البنية التحتية للمساكن الريفية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع جمهورية أوزبكستان بقيمة 9 ملايين دينار كويتي (ما يعادل حوالي 29.7 مليون دولار أمريكي)، للإسهام في تمويل مشروع البنية التحتية للمساكن الريفية- المرحلة الثانية.

تم توقيع الاتفاقية في العاصمة طشقند، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي السيد غانم سليمان الغنيمان، نائب المدير العام للصندوق، في حين وقع نيابة عن حكومة أوزبكستان السيد أوديلبيك إيساكوف، نائب وزير المالية.

ويهدف المشروع إلى تحسين الوضع المعيشي للسكان في المناطق الريفية لستة أقاليم، من خلال إنشاء تجمعات سكانية ريفية لتلبية الطلب على المساكن الريفية النموذجية التي تتوفر لها الخدمات الأساسية، مثل: المياه، والغاز، والكهرباء، والطرق الداخلية، والخدمات الاجتماعية الأخرى، كما يهدف إلى توفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية عبر دعم قطاع البناء والتشييد، والصناعات المرتبطة به في تلك المناطق.

ويتكون المشروع من 13.312 ألف وحدة سكنية على شكل تجمعات سكنية يبلغ عددها 318 تجمعاً في 6 أقاليم، هي: كراكلباكستان ذاتي الحكم، وكشكداريا، وسمرقند، وسورخنداريا، وطشقند، وفرغانا، شاملاً خدمات البنية التحتية المتكاملة لهذه الوحدات.

وتبلغ مدة القرض 24 سنة، بما في ذلك فترة إمهال قدرها أربع سنوات، وسيتم سداده على 40 قسطاً نصف سنوي، يستحق أولها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب اتفاقية القرض، وذلك بعد انقضاء فترة الإمهال المذكورة. أما الفائدة على القرض فهي بواقع 1.5 في المئة سنوياً، يضاف إليها نسبة 0.5 في المئة لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

ويعد هذا القرض العاشر الذي يقدمه الصندوق لأوزبكستان، إذ سبق تقديم تسعة قروض لتمويل مشاريع في قطاعات المياه والصرف الصحي، والزراعة، والنقل، والخدمات الاجتماعية، بلغ إجماليها حوالي 53.9 مليون دينار كويتي، سحب منها حوالي 30.7 مليون دينار كويتي، كما قدم الصندوق معونتين فنيتين بلغ إجماليهما حوالي 528.8 ألف دينار كويتي، ومنحة مقدارها 50 ألف دينار كويتي (ما يعادل حوالي 165 ألف دولار أمريكي) في شكل دعم مؤسسي لصندوق إعمار أوزبكستان.

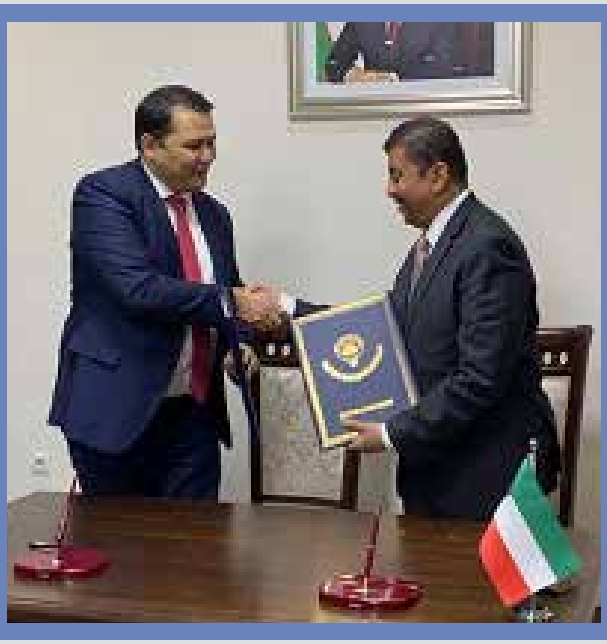

نائب مدير عام الصندوق السيد **غانم الغنيمان** و نائب وزير المالية **أوديلبيك إيساكوف** أثناء التوقيع

الصندوق الكويتي يوقِّع اتفاقية قرض مع الكاميرون بقيمة 5 ملايين دينار كويتي

لتمويل مشروع إنشاء طريق أولاما - كريبي المقطع الثاني بينجامبو - جراندزامبي

وقَّع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض مع جمهورية الكاميرون، بقيمة 5 ملايين دينار كويتي (حوالي 16.5 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع إنشاء طريق "أولاما - كريبي المقطع الثاني بينجامبو - جراندزامبي".

تم توقيع الاتفاقية في العاصمة ياوندي، ووقَّعها نيابة عن الصندوق الكويتي السيد نضال عبدالعزيز العليان، نائب المدير العام، في حين وقَّع نيابة عن حكومة الكاميرون السيد الأمين عثمان ماي، وزير الاقتصاد.

ويهدف المشروع إلى تحفيز عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، عبر تحسين شبكة النقل في الأقاليم الوسطى والجنوبية، لتلبية الطلب المتزايد على خدمات نقل الأشخاص والبضائع، والإسهام في تخفيض تكلفة النقل، وتأمين حركة المرور المحلية والعابرة، بإنشاء طريق صالح للاستخدام على مدار العام.

ويشمل المشروع تنفيذ الأعمال الإنشائية بطول إجمالي يبلغ حوالي 204 كيلومترات، وبعرض يبلغ 7.5متر، يتضمن حارة واحدة في كل اتجاه، وأكتاف جانبية مرصوفة بعرض 1.5 متر على كل جانب.

ويتضمن أيضاً جزيرة وسطية بعرض 1.5 متر، وأكتاف بعرض 2.5 متر في مناطق مرور الطريق بالمدن، إضافة للأعمال الإضافية اللازمة للمشروع.

كما يشمل المشروع إنشاء 13 جسراً في أماكن عبور الطريق على الأنهار، وأعمال تصريف مياه الأمطار وأعمال السلامة المرورية، والدعم المؤسسي اللازم لوحدة إدارة المشروع، والخدمات الاستشارية المطلوبة، واستملاك الأراضي اللازمة للمشروع.

وتقدَّر التكاليف الإجمالية للمشروع بنحو 25.6 مليون دينار كويتي، منها حوالي 19.23 مليون دينار كويتي بالعملات الأجنبية، تمثل حوالي 75 في المئة من إجمالي تكاليف أعمال المقطع.

ويساهم في تمويل المشروع إلى جانب الصندوق الكويتي، كل من: المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، والصندوق السعودي، وصندوق أبوظبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، بينما ستتكفل حكومة الكاميرون بتغطية باقي التكاليف.

يشار إلى أن هذا القرض هو الثامن الذي يقدمه الصندوق الكويتي إلى الكاميرون، إذ سبق تقديم سبعة قروض بلغ إجماليها حوالي 22.9 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 75.7 مليون دولار أمريكي).

نائب مدير عام الصندوق السيد **نضال العليان** ووزير الإقتصاد الكاميروني السيد **الأمين عثمان ماي**

الصندوق الكويتي شارك في افتتاح مشروع سد سمنديني ببوركينافاسو

يهدف لتطوير الإنتاج الزراعي واستصلاح حوالي 1500 هكتار

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في حفل تدشين مشروع سد سمنديني للتنمية الزراعية في جمهورية بوركينافاسو، والممول من قبل الصندوق، والذي أقيم تحت رعاية وحضور فخامة الرئيس البوركيني، روك مارك كريستيان كابوري.

وقد حضر حفل الافتتاح السيد نضال العليان نائب المدير العام للصندوق الكويتي، والمهندس ثامر الفيلكاوي المدير الإقليمي لدول غرب إفريقيا، إلى جانب عدد كبير من أهالي المنطقة.

وخلال الحفل تم منح السيد نضال العليان، وسام بدرجة فارس من قبل رئيس جمهورية بوركينافاسو.

ويهدف المشروع إلى تطوير الإنتاج الزراعي في وادي سمنديني على ضفاف نهر موهون، وذلك عبر بناء سد لتخزين المياه لأغراض الري واستصلاح حوالي 1500 هكتار في إطار المشروع الحالي، وحوالي 23 ألف هكتار في مراحل المشروع التالية.

من الجدير بالذكر أن حصيلة التعاون بين جمهورية بوركينافاسو، والصندوق الكويتي للتنمية بلغت 18 قرضاً في قطاعات مختلفة، مثل: المياه، والزراعة، والطرق، والطاقة، بإجمالي بلغ نحو 66.6 مليون دينار كويتي، سُدد منها حتى الآن 28 مليون دينار كويتي.

كما قدم الصندوق لبوركينافاسو معونتين فنيتين، الأولى بقيمة 150 ألف دينار كويتي، والأخرى بمبلغ 64.3 ألف دينار كويتي كمساعدة فنية لمشروع سد باجري.

وسبق لحكومة الكويت أن قدمت في عام 1984 منحة لحكومة بوركينافاسو بإدارة الصندوق بقيمة 2.134 مليون دينار كويتي للمساهمة في برنامج مياه الشرب لمنطقة لبتاكو جورما.

منح نائب المدير العام
للصندوق الكويتي
السيد نضال العليان
وسام بدرجة فارس
من قبل **الرئيس**
البوركيني

رئيس جمهورية
بوركينافاسو **روك مارك**
كريستيان كابوري أثناء
حفل الإفتتاح

سد سمديني
في جمهورية
بوركينافاسو

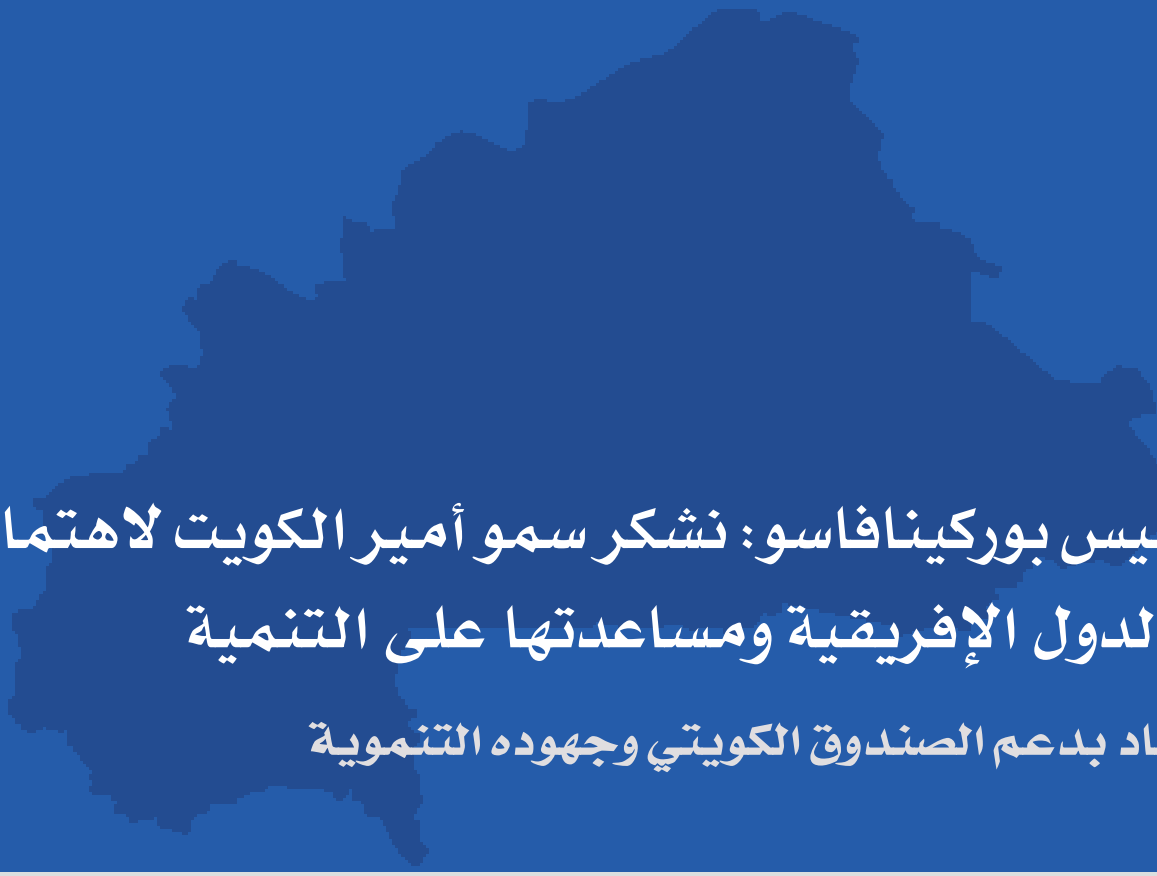

رئيس بوركينافاسو: نشكر سمو أمير الكويت لاهتمامه بالدول الإفريقية ومساعدتها على التنمية

أشاد بدعم الصندوق الكويتي وجهوده التنموية

في لقاء حصري مع رئيس جمهورية بوركينافاسو روك مارك كريستيان كابوري، أشاد الرئيس البوركيني بمستوى العلاقات التي تربط بين دولة الكويت وبلاده، مؤكداً أن هذه العلاقات قديمة ومتميزة، حيث بدأت منذ عام 1975، وتعمقت أكثر مع توقيع أربع اتفاقيات بين البلدين في نوفمبر 2019 في مجالات الاقتصاد، والتقنيات، والنقل الجوي، والدبلوماسية والثقافة والفنون.

وقال الرئيس البوركيني خلال حضوره حفل تدشين مشروع سد سمنديني للتنمية الزراعية، والمُمول من قبل الصندوق الكويتي للتنمية، أن بلاده تعاونت مع الصندوق في تنفيذ أكثر من 18 مشروعاً، ساهمت في تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان.

وأوضح أن الصندوق الكويتي ساعد بوركينافاسو في تمويل بناء ورصف أكثر من 1200 كيلومتراً من الطرق السريعة المنجزة والجاهزة للاستعمال، وهو ما يمثل 33 في المئة من شبكة الطرق المرصوفة في بوركينافاسو، مبيناً أن هذه المشاريع مكنَّت السكان من المشاركة بشكل أكبر في تنمية الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تعزيز الأنشطة التجارية وربط بوركينافاسو مع بقية دول المنطقة، وخاصة البلدان الساحلية، وهو ما سهل تصدير منتجاتها إلى الخارج نظراً لأنها لا تملك موانئ بحرية، ومن ثم تعتمد في تجارتها على الربط مع البلدان المجاورة.

وأضاف أن الصندوق كانت له اسهامات أخرى في العديد من المجالات، وخصوصاً في المجال الزراعي، حيث شارك في تمويل سد سمنديني، والذي سيساهم في تطوير الإنتاج الزراعي في البلاد، واستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي، وتوفير فرص عمل للسكان.

أما في مجال الصحة فقد ساهم في تمويل مشروع إنشاء وتجهيز مركز مستشفى «مانغا» الإقليمي، وهو من المشاريع المهمة لسكان المنطقة، حيث سيلبي احتياجاتهم الصحية.

وأشار إلى أن الصندوق الكويتي ساهم أيضا بما يقارب 66 مليون دولار أمريكي لتنمية بوركينافاسو، مشيداً بمساهمات صندوق الحياة الكريمة في تمويل مشروعات متنوعة ساعدت في تحسين مستوى معيشة السكان.

وقدَّم الرئيس البوركيني الشكر لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لاهتمامه بالدول الإفريقية، ومساعدتها على التقدم والتنمية ومحاربة الفقر، ومنها جمهورية بوركينافاسو.

نائب مدير عام
الصندوق الكويتي
السيد نضال العليان
مقدماً درعاً تقديرية
لرئيس جمهورية
بوركينافاسو
روك مارك كابوري

رئيس جمهورية
بوركينافاسو السيد
روك كابوري متحدثاً
للزميلة **شريفة الصباح**
لمجلة الصندوق

كابوري: الصندوق الكويتي موَّل مشاريع طوَّرت الاقتصاد ومستوى معيشة السكان في بوركينافاسو

شملت قطاعات المياه والزراعة والصحة والطرق والطاقة

أكد السيد لاساني كابوري، وزير المالية في جمهورية بوركينافاسو أن الصندوق الكويتي للتنمية ساعد في تمويل مشاريع لها آثاراً كبيرة على الاقتصاد الوطني، ومستوى معيشة السكان، مشيداً بالتعاون الكبير مع الصندوق ومساهمته في تمويل مشاريع وبرامج التنمية بمختلف المجالات.

وقال كابوري على هامش مشاركته في حفل تدشين مشروع سد سمنديني للتنمية الزراعية إن «الصندوق الكويتي قدَّم لجمهورية بوركينافاسو قروضاً في قطاعات مختلفة، شملت: المياه، والزراعة، والطرق، والطاقة، إضافة إلى معونات فنية»، مبيناً أن هذه المشاريع تشمل الآتي:

• مشاريع البنية التحتية للطرق:

ساعد الصندوق الكويتي في تمويل بناء ورصف حوالي 1229 كم من الطرق المنجزة والجاهزة للاستعمال، وهو ما يمثل 33 في المئة من شبكة الطرق المرصوفة في بوركينافاسو، والتي تبلغ حوالي 3726 كم.

وقد مكنت هذه المشاريع السكان من المشاركة بنشاط أكبر في تنمية الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تعزيز الأنشطة التجارية وربط بوركينافاسو مع بقية دول المنطقة، وخاصة البلدان الساحلية.

• مشاريع التنمية المائية:

ساهم الصندوق في مشاريع التنمية المائية الزراعية، وعلى رأسها برنامج التنمية المتكامل لوادي سمنديني، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة العليا والوسطى في وادي موهون، المسمى بوادي سمنديني.

ويساهم الصندوق في تمويل البرنامج بما يعادل حولي 11 مليون دولار أمريكي، وعلى المدى الطويل سيساهم البرنامج في تحسين اقتصاد البلاد بأكمله، حيث سيعمل المشروع على توفير نحو 100 ألفوظيفة مباشرة وغير مباشرة في المنطقة، إضافة إلى زيادة إنتاج الحبوب بنسبة تزيد عن 3 في المئة سنوياً، والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المئة.

• المشروعات الزراعية:

في القطاع الزراعي، ساهم الصندوق الكويتي من خلال صندوق الحياة الكريمة في تطوير ريادة الأعمال الزراعية، حيث تلقت بوركينافاسو في عام 2013 منحة بقيمة 5،000،000 دولار أمريكي للمساهمة في برنامج دعم تطوير ريادة الأعمال الزراعية (PADEA) ، الذي يساعد القطاع الزراعي من خلال منحه القروض.

• مشاريع البنية التحتية الصحية:

ساهم الصندوق في تمويل مشروع إنشاء وتجهيز مركز مستشفى «مانغا» الإقليمي بحوالي 8.6 مليون دولار أمريكي، ويشمل المشروع مجمع صحي يضم أكثر من 35 بنية أساسية، مبنية على أكثر من 25 هكتاراً، لتلبية احتياجات السكان الصحية.

السيد لاساني كابوري
وزير المالية في جمهورية
بوركينا فاسو

● **البنية التحتية للنقل الجوي:**

تمثل مساهمة الصندوق الكويتي التي تقدر بنحو 1.9 مليون دولار أمريكي في بناء مطار «واغادوغو- دنسون» الدولي الجديد (بما في ذلك بناء أرصفة المطارات) دفعة قوية لإنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، وسيحقق تنفيذ المشروع ما يلي:

1 – زيادة مستويات السلامة والأمن لأنشطة الطيران.

2 – تحسين تدفق حركة المرور ونوعية الحياة في واغادوغو عن طريق الحد من تلوث الهواء ومستويات الضوضاء.

3 – ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة دونسن.

4 – مكافحة الفقر وزيادة معدل التوظيف.

مجالات رئيسية

وبخصوص تركيز الصندوق الكويتي على مشاريع البنية التحتية للنقل والزراعة والمياه، أوضح وزير المالية البوركيني أن اقتصاد بوركينافاسو يعتمد على الزراعة، وهي من المجالات الرئيسية في البلاد، حيث يعمل بها أكثر من 80 في المئة من السكان، ومن ثم لابد أن يكون الاهتمام مُنصب على تطويرها، وتنمية الموارد المائية، وتطوير النقل لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

أما بالنسبة لقطاع النقل، فيعد من القطاعات الهامة نظراً لأن بوركينافاسو دولة غير ساحلية، وتحتاج إلى شبكة طرق جيدة تربطها بالدول الساحلية المجاورة لنقل تجارتها. كما أن تغطيتها لشبكة الطرق المصنفة لا تزال منخفضة (5.6 كم لكل 100 كم مربع، و100 كم لكل 100،000 نسمة)، مقارنة بمتوسط المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (10.5 كم لكل 100 كم مربع، و266 كم لكل 100،000 نسمة).

مشاريع جديدة

وعن فرص التعاون المستقبلي مع الصندوق الكويتي، أشار كابوري إلى أن حكومة بلاده تود تقديم مشاريع جديدة للصندوق للمساهمة في تمويلها، حيث أن تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينافاسو (PNDES) مستمر، ويحتاج إلى دعم من جميع الشركاء التقنيين والماليين لتنفيذه، لافتاً إلى أن المشاريع ذات الأولوية التي تود الحكومة تقديمها تشمل:

- مشروع تطوير 1812 هكتار من المناطق المروية في منطقة سونو كوري، بهدف تحسين الظروف المعيشية والأمن الغذائي لسكان الريف في هذه المنطقة.
- مشروع بناء ورصف الطريق الوطني «جيبو- أربيندا- جورجادجي – دوري»، بطول 188 كم، ويهدف إلى تمكين سكان الريف بمنطقة المشروع من المشاركة بنشاط أكبر في تطوير الاقتصاد الوطني.
- مشروع تطوير 5000 هكتار بوادي سمنديني.

واختتم كابوري حديثه مشيداً بحجم الدعم المُقدم من الكويت إلى بوركينافاسو، معرباً عن أمله أن تتعزز علاقات الصداقة والتعاون من أجل مصلحة الشعبين.

الصندوق الكويتي شارك في احتفالية وضع حجر الأساس لمستشفى «مانغا»

يساهم فيها بقرض قيمته 3.3 مليون دينار كويتي

على هامش زيارته لجمهورية بوركينافاسو للمشاركة في حفل تدشين مشروع سد «سمنديني» للتنمية الزراعية، زار وفد الصندوق الكويتي للتنمية موقع مشروع إنشاء مستشفى إقليمي في مدينة (مانغا).

وشارك السيد/ نضال العليان، نائب مدير عام الصندوق، والمهندس ثامر الفيلكاوي، المدير الإقليمي لدول غرب إفريقيا، في احتفالية وضع حجر الأساس للمشروع، الذي تم برعاية وحضور السيد/ كريستوف جوسيف ماري دابيري، رئيس مجلس الوزراء البوركيني، والسيدة/ ليوني كلودين لوغ سورغة، وزيرة الصحة، والسيد/ محمد الجنيدل، مستشار نائب الرئيس والعضو المنتدب في الصندوق السعودي للتنمية، وعدد من المسؤولين في بوركينافاسو.

ويتضمن المشروع إنشاء مباني ومرافق لمستشفى إقليمي بسعة حوالي 300 سرير، لتقديم الرعاية الصحية الحديثة والخدمات الطبية المتخصصة في مدينة (مانغا)، على مساحة بناء إجمالية تقدر بنحو 13 ألف متر مربع، إضافة إلى البنية التحتية الخارجية، كالسور الخارجي، والطرق والمرافق، وشبكات خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

ويشمل المشروع كذلك، توريد وتركيب الأجهزة والمعدات الطبية والأثاث، وسيارات الإسعاف، وبرنامج تدريب الجهاز الطبي، إلى جانب الخدمات الاستشارية لإعداد التصاميم التفصيلية، والإشراف على تنفيذ المشروع ومتابعته الفنية.

ويعد المشروع من المشاريع المهمة لسكان المنطقة، حيث سيلبي حاجاتهم الصحية، ويساهم الصندوق الكويتي للتنمية فيه بقرض قيمته 3.3 مليون دينار كويتي.

وبهذه المناسبة، أوضحت السيدة ليوني كلودين لوغ سورغة، وزيرة الصحة البوركينية أن بلادها تضم 13 منطقة صحية، لكل منها مستشفى مرجعي، مبينةً أن الرعاية الصحية في بوركينافاسو تنقسم إلى ثلاثة مستويات، خارج صحة المجتمع، وهي:

- المستوى الصحي الأساسي، وهو يضم مراكز الصحة والنهوض الاجتماعي، إضافة إلى مستوصفات الأمومة، لتقديم الخدمات الطبية البسيطة للسكان.
- المستشفيات المحلية والإقليمية، وهي تعمل بشكل عام على علاج الأمراض الصعبة وغير الخطيرة.
- مراكز المستشفيات الجامعية، وهي المستوى العالي الذي يستطيع التعامل مع الأمراض الخطيرة.

ولفتت إلى أن الدولة تبذل جهوداً كبيرة للنهوض بالمستشفيات المحلية والإقليمية لتكون ذات مستويات عالية، وهذا يتطلب تنفيذ بنية تحتية متكاملة، مشيرة إلى أهمية دعم الشركاء في التنمية لمساعدة البلاد للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

وأشادت بجهود الصندوق الكويتي للتنمية، ومساهمته في بناء مشروع مستشفى إقليمي في مدينة (مانغا)، وهو من المشاريع المهمة التي ستلبي الحاجات الصحية، ليس لسكان المدينة فحسب، وإنما لسكان المنطقة بأكملها التي تتألف من ثلاث مقاطعات، هي: مقاطعة ناهوري (بو)، ومقاطعة زوندويوجو (مانغا)، ومقاطعة بازيجا (كومبيسيري)، مقدمةً الشكر للصندوق نيابة عن سكان المنطقة لدعمه تنفيذ المشروع حتى النهاية، والذي سيعمل على رفع مستوى الصحة في بوركينافاسو.

رئيس مجلس الوزراء البوركيني **كريستوف دابيري** يتوسط نائب مدير عام الصندوق الكويتي **السيد نضال العليان** ونائب الرئيس والعضو المنتدب في الصندوق السعودي للتنمية **محمد الجنيدل** أثناء وضع حجر الأساس للمشروع

وزيرة الصحة في بوركينافاسو ليوني كلودين لوغ سورغة متحدثة لمجلة الصندوق

جاءت ضمن قائمة أبرز 30 دولة تدعم أعمال المنظمة

الكويت و"اليونيسيف".. شراكة استراتيجية في ميدان العمل الإنساني

تقوم الكويت بدور مهم داخل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، كونها من أهم الدول المانحة، وأكبر المتبرعين عالمياً للمنظمة، كما أنها تعد من أكثر الدولة العربية إسهاماً في دعم المنظمة، بجانب ما تقدِّمه من مساعدات تنموية تساهم في تحسين مستويات المعيشة لكثير من دول المنطقة.

وقد بدأت الشراكة بين «اليونيسيف» والكويت مع بداية العام 2013، وتوِّج التعاون بين الجانبين بتوقيع أكثر من اتفاقية بين المنظمة والصندوق الكويتي للتنمية في مجال المساعدات والعمل الإنساني.

وتعد الكويت من أهم الدول الممولة لأنشطة المنظمة الداعمة للاجئين السوريين، كأول دولة خليجية تقدم ملايين الدولارات، من أجل التعليم، وتوفير الحماية، والغذاء، والمياه الصحية، والدعم النفسي، للهاربين من جحيم الموت إلى دول الجوار بحثاً عن الأمن.

شكر وتقدير

وهذه الجهود الكبيرة التي تبذلها الكويت جعلت «اليونيسيف» تتقدم بالشكر والتقدير لها في أكثر من مناسبة، على هذه المساهمات السخية التي قدمتها في ميدان العمل الإنساني في المنطقة والعالم، والتزامها الاستثنائي الذي أبدته تجاه دعم القضايا الإنسانية، إذ إنه بفضل المساعدات التي قدمتها، تمكنت المنظمة من إدخال عدد أكبر من الأطفال إلى المدارس، وإيصال المياه النظيفة لأطفال حول العالم، وكذلك تأمين الرعاية الصحية اللازمة واللقاحات لمئات آلاف الأطفال.

وأشادت «اليونيسيف» بالجهود الإنسانية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، معتبرة أن جهود سموه أثبتت بُعد النظر وحب

الشعب الكويتي لفعل الخير ومساعدة الشعوب حول العالم.

وفي التقرير التالي نسرد بعض من أوجه التعاون والشراكة بين «اليونيسيف» والصندوق الكويتي للتنمية في مجال المساعدات والعمل الإنساني.

• مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية في «اليونيسيف»:

وقع الصندوق الكويتي للتنمية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الثاني من شهر نوفمبر عام 2017، اتفاقية بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي، للمساهمة في تخفيف حدة المجاعة في كل من اليمن، وجنوب السودان، ونيجيريا، والصومال. كما وقع الطرفان اتفاقية منحة بقيمة مليوني دولار أمريكي، للمساهمة في معالجة وباء الكوليرا في اليمن.

- وقع الصندوق الكويتي مع «اليونيسيف» في الثالث عشر من شهر فبراير عام 2019 مذكرة تفاهم، بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب في مختلف الدول.

- وقع الصندوق الكويتي مع المنظمة في التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2019 اتفاقية منحة بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي، للمساهمة في توفير المياه النظيفة والصحية للقاطنين في قطاع غزة، وبالتحديد سكان مدينتي خان يونس، ودير البلح في فلسطين. وتهدف الاتفاقية إلى الإسهام في تحقيق إحدى الأهداف العامة من برنامج الأمم المتحدة للطفولة، المتمثل في تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب لأكثر من 280 ألف فرد، مع التخفيف الفَعَّال من مخاطر نفوق المياه التالفة في المناطق المستهدفة في قطاع غزة.

ويُمكن المشروع 200 ألف فرد من الوصول الدائم إلى خدمات مياه الصرف الصحي، من خلال تصميم وتركيب النظام الشمسي (الطاقة الشمسية) مع الهياكل الفولاذية المطلوبة والأشغال المدنية لمختلف

مرافق المياه، والمياه العادمة في قطاع غزة لستة مواقع مختلفة، إضافة إلى حماية 80 ألف فرد من فيضان المياه التالفة في فترات الشتاء تحديداً، إذ تكثر الأمطار في هذه الفترة، علاوة على إيجاد سبيل لمياه الأمطار، وزيادة القدرة على التخفيف من المخاطر ذات الصلة في مدينتي، خان يونس، ودير البلح.

- وقع الصندوق الكويتي مع «اليونيسيف» في التاسع عشر من شهر ديسمبر عام 2019 اتفاقية منحة بقيمة 2.8 مليون دولار أمريكي، لدعم برنامج توفير حقن الحصبة للأطفال المرضى السوريين واللبنانيين في لبنان.

وتهدف المنحة إلى الإسهام في تحقيق إحدى أهداف برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المتمثل في توفير الحقن اللازمة لضمان الصحة لدى فئة الأطفال الأكثر حاجة لها.

وسيتم استخدام مبلغ المنحة لإطلاق حملة وطنية لمكافحة الحصبة وشلل الأطفال، حيث تستهدف ما مجموعه 54.4 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 12 شهراً، إضافة إلى 861 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 1 و10 سنوات.

وتصاحب الحملات برامج تثقيفية لتوعية أهالي الأطفال المصابين بأهمية متابعة واستمرار الحُقن، حيث ستقوم منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة اللبنانية بمتابعة الحُقن القادمة للأطفال حسب آلية مُعدة من قبل الأطراف الثلاثة.

• مساهمات دولة الكويت في «اليونيسيف»:

تعد دولة الكويت ضمن قائمة أبرز 30 دولة تدعم أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة إذ بلغ إجمالي ما ساهمت به منذ إنشاء المنظمة وحتى يومنا هذا حوالي 72 مليون دولار أمريكي (62 مليون دولار أمريكي للمشاريع العاجلة في العام 2018، وفقاً لآخر تقرير سنوي نشرته المنظمة).

كما التزمت الكويت في مؤتمر جنيف، المُنعقد في فبراير 2019، بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، لدعم الوضع الإنساني في اليمن (تم تقديم مبلغ 20 مليون دولار أمريكي مؤخراً ضمن هذا الالتزام)، إضافة إلى 10 ملايين دولار أمريكي من حصة المنظمات التي تم الالتزام بها في مؤتمرات أصدقاء سوريا، سواء المنعقدة باستضافة أو مشاركة دولة الكويت.

لمحة تاريخية

الجدير ذكره، أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تأسست في عام 1946، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإيواء ومساعدة اللاجئين جراء الحرب العالمية الثانية، وتعزيز حقوق ورفاهية كل طفل، بالتعاون مع شركائها في العالم، لترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات عملية، مع تركيز الجهود الخاصة على الوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً في كل مكان من العالم.

وتركز برامج المنظمة على الأطفال الأكثر حرماناً الذين يعيشون في مناطق هشة، وذوي الاعاقات، والمتضررين من التحضر السريع، والتدهور البيئي.

وتهدف «اليونيسيف» إلى العمل مع الآخرين، للتغلب على العقبات التي يضعها الفقر والعنف والمرض والتمييز في طريق الطفل، إضافة إلى اتخاذ تدابير لمنح الأطفال أفضل بداية في الحياة، حيث تُشكل الرعاية المناسبة في سن أصغر أقوى أساس لمستقبل الأفراد.

كما تعمل على تحصين جميع الأطفال ضد أمراض الطفولة الشائعة، ليتم تغذيتهم بشكل جيد، بحيث لا يعاني أي طفل أو يلقى حتفه نتيجة مرض يمكن الوقاية منه.

وتسعى المنظمة الأممية إلى إشراك الجميع في إيجاد بيئات واقية للأطفال، من خلال تخفيف المعاناة أثناء حالات الطوارئ، وفي أي مكان يتعرض فيه الأطفال للتهديد، وذلك لإيمانها أنه لا ينبغي أن يتعرض أي طفل للعنف، أو سوء المعاملة، أو الاستغلال.

وبدعمها لاتفاقية حقوق الأطفال، تعمل «اليونيسيف» على ضمان المساواة لأولئك الذين يتعرضون للتمييز، خاصة الفتيات والنساء.

وتشارك المنظمة في أكثر من 190 دولة وإقليم من خلال اللجان الوطنية، ولعل من أقدم مكاتبها الإقليمية، هو المكتب الإقليمي في لبنان، الذي يشرف على حالات وقضايا عدة، لعل أبرزها: وقاية الأطفال من الأمراض المعدية، والسعي لتكريس ثقافة التطعيمات الوقائية.

وتتبع «اليونيسيف» في جميع أعمالها، نهجاً قائماً على دورة الحياة، مع الاعتراف بالأهمية الخاصة لتنمية الطفولة المبكرة والمراهقة.

إسهامات الصندوق الكويتي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

المبلغ بالدولار الأمريكي	تاريخ التوقيع	الاتفاق به
3.8 مليون	2017/ 11/ 02	تخفيف حدة المجاعة في اليمن ، جنوب السودان ، نيجيريا، والصومال
2 مليون	2017 /11/ 02	مكافحة وباء الكوليرا في اليمن
–	2019/ 02/ 13	مذكرة تفاهم تعني بتبادل الخبرات والتنسيق الدائم للاحتياجات الإنسانية
3 ملايين	2019/ 09/ 19	توفير المياه النظيفة والصحية للقاطنين في قطاع غزة (خان يونس) ضمن برنامج WASH
2.8 مليون	2019/ 12/ 19	توفير حقن الحصبة للأطفال السوريين واللبنانيين في الجمهورية اللبنانية
المجموع		11.6 مليون

تعاون استراتيجي بين الكويت والمنظمة الدولية للقانون والتنمية

بقلم: نواف المهمل

المستشار القانوني
في الصندوق
الكويتي للتنمية

أُنشئت المنظمة الدولية للقانون والتنمية في الأصل في عام 1983 بإسم المعهد الدولي للقانون والتنمية، وكمؤسسة نفع عام لا تستهدف الربح.

وقد أصبح هذا المعهد في عام 1988 منظمة دولية يشترك في عضويتها عدد من الدول المانحة للعون مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا وهولندا، وعدد من الدول النامية تشمل الصين ومصر وتونس والسودان والسنغال والفلبين وغيرهم من الدول.

وتم تعديل اسم المعهد في عام 2002 بحيث أصبح المنظمة الدولية للقانون والتنمية مع إستمرار المنظمة في التركيز على تدريب القانونيين، إلى جانب تقديم خدماتها للدول النامية لمساعدتها في تطوير النظم والمؤسسات القانونية فيها بما يخدم أغراض التنمية مع التركيز على مفهوم التنمية المستدامة وتوخي سيادة القانون.

ويجدر بالذكر أن خدمات التدريب وغيره التي تقدمها المنظمة لا تقتصر على الدول الأعضاء فيها فقط، بل تشمل الدول النامية بوجه عام على حد سواء.

وفي عام 2009 صدر المرسوم رقم 245 لسنة 2009 بالموافقة على إنضمام دولة الكويت لعضوية المنظمة، لمواصلة الدور الذي إضطلع فيه الصندوق منذ تاريخ إنشاء المنظمة، وفي عام 2011 أصبحت الكويت عضواً في اللجنة الدائمة ونائباً لرئيس مجلس الدول الأعضاء ، وفي عام 2014 تبوأت الكويت منصب رئاسة مجلس الدول الأعضاء.

لا تفرض إتفاقية المنظمة أي إلتزامات مالية على الدول الأعضاء، بل أن المنظمة تعتمد أساسا في تمويل تكاليفها الإدارية وبرامجها التدريبية وخدماتها على المساهمات الطوعية والمنح من الدول المانحة للعون ومؤسسات التنمية الدولية والوطنية. حيث وقعت المنظمة على مذكرات تفاهم مع وكالات الأمم المتحدة وعدد من الحكومات، ومؤسسات التنمية الدولية، والكيانات الأخرى، وذلك لتقديم مساهمات مالية في المنظمة الدولية للقانون والتنمية، مثل الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ومؤسسة «غيتس»، ومركز البحوث الحرجية الدولية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة فورد، ومؤسسة التنمية الألمانية (GIZ)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأكاديمية الوطنية للطب (الولايات المتحدة الأمريكية)، والصندوق الكويتي للتنمية، والأوفيد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، فضلاً عن العديد من البلدان، وهي كندا، والصين، والدانمرك، وفرنسا، وأيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وتستهدف المنظمة الأغراض التالية:

- تشجيع وتسهيل تحسين وإستعمال المصادر، والآليات القانونية وإستخدامها في عملية التنمية.

- المساهمة في دعم التنمية وتطويرها وإستخدام أنظمة الحكم الديمقراطية وسيادة القانون في الدول النامية والتي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي.
- مساعدة الدول النامية وذات التحول الإقتصادي لتحسين قدرتها في مجالات التنمية وجذب الإستثمار الأجنبي والتجارة الدولية والأعمال الدولية الأخرى.
- تدعيم عمليات التنمية المستدامة من خلال تحسين ودعم النظم القضائية والقانونية في الدول النامية والتي تمر بمرحلة التحول الإقتصادي.

استراتيجية المنظمة

تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة في إطار خطط المنظمة الاستراتيجية.

تبنت المنظمة الدولية للقانون والتنمية مهام تعزيز القدرات القانونية والقضائية، ودعم التنمية الاقتصادية من خلال جملة أمور أهمها مساعدة الدول في تحقيق الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، والمساهمة في إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وتعزيز وتطوير آليات بديلة لتسوية المنازعات، وتطوير الجوانب القانونية للقضايا الجوهرية في ميدان التنمية، مثل الإصلاح الإقتصادي والمؤسسي، بما في ذلك إصلاح النظم القانونية والقضائية والإدارية لتهيئة المناخ المؤاتي للتنمية، والخصخصة، وتنمية أسواق المال الوطنية، وحماية البيئة إلى جانب القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية في ضوء التطورات الحديثة.

التعاون مع دولة الكويت

استفاد من برامج المنظمة إدارة الفتوى والتشريع بدولة الكويت، حيث وفّق الصندوق بين المنظمة وإدارة الفتوى لإنجاز مشروع لترجمة كافة قوانين دولة الكويت للغة الإنجليزية بشكل معتمد ومجمع ومبوب وفقاً للنظام الغربي، وبطريقة تجلي الغموض بالنسبة للشركات والمستثمرين الأجانب، وذلك كجزء من إضطلاع الفتوى والتشريع في الشق الخاص بهم من خطة التنمية لدولة الكويت، حيث قسمت إدارة الفتوى والتشريع المشروع على عدد مراحل تكون الأولوية فيها للقوانين ذات الصبغة التجارية بحدود خمسين قانوناً تمثل حوالي 1000 صفحة، وتم الإنتهاء من المرحلة الأولى في مايو 2017.

التعاون مع صندوق التنمية

يرجع الفضل فيما حققته المنظمة من إنجازات إلى الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، حيث سبق للصندوق الكويتي تقديم سبع منح للمنظمة المذكورة، كانت آخرها بمبلغ 300 ألف دينار كويتي خصص منها مبلغ 100 ألف دينار كويتي للإسهام مع الجهات المانحة الأخرى في تغطية التكاليف الإدارية للمنظمة، وذلك خلال السنوات 2011-2015، بينما خصص مبلغ 200 ألف دينار كويتي لبرامج التدريب خلال السنوات المذكورة، بحيث يتم تمويل إشتراك متدربين من الدول العربية والدول النامية الأخرى المستفيدة من مساعدات الصندوق في البرامج التي تعقدها المنظمة، وذلك بناء على الطلبات المقدمة من هذه الدول إلى الصندوق، ونشير بهذا الصدد إلى أن حسابات المنظمة تخضع للفحص والتدقيق سنوياً من قبل مدققي حسابات مستقلين من بين بيوت التدقيق العالمية، وذلك وفقاً لأسس التدقيق السليمة المتعارف عليها دولياً. وتقوم المنظمة بموافاة الصندوق سنوياً بنسخة من حساباتها الختامية السنوية المصادق عليها من مدققي الحسابات مع تقرير مدققي الحسابات.

ويتزايد الإقبال على برامج المنظمة التدريبية وإهتمام الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول الإقتصادي بها، وتجاوباً مع حاجة الدول المستفيدة من خدمات المنظمة، لذا اتجهت للتوسع في برامجها الإقليمية التي تشمل تنفيذ برامج وطنية خاصة متى توفر التمويل لها من بعض الجهات المانحة للعون، وقد أولت المنظمة إهتماماً خاصاً للدول التي خرجت من حروب وصراعات طاحنة، حيث قامت ببرامج تهدف لتطوير النظم القانونية في هذه الدول، وإعادة تأهيل الأجهزة المختصة بتطبيق هذه النظم.

كما قامت بتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

صادقي: الصندوق أكد مساندته للدول النامية والصديقة في تعزيز قدراتها الإنمائية

الصندوق الكويتي شارك في مؤتمر "الطاقة.. آفاق الاستثمار وفرص النمو" بمصر

مثل د. محمة صادقي، المستشار الهندسي لدى الصندوق الكويتي للتنمية في مؤتمر "الطاقة.. آفاق الاستثمار وفرص النمو"، الذي نظمته مؤسسة الأهرام الصحفية بجمهورية مصر العربية، تحت رعاية سعادة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري.

وأكد الدكتور محمد صادقي، المستشار الهندسي بالصندوق، في كلمته خلال المؤتمر أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق الكويتي في مساندة الدول النامية والصديقة في تعزيز قدراتها الإنمائية بهدف تخفيف الأعباء المالية عليها، وتمكينها من توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

وقال صادقي، إن "الطاقة بأنواعها تلعب دوراً مركزياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا غنى للمجتمعات عن توفيرها لتحسين الوضع المعيشي"، مشيراً إلى أنه رغم أن الطاقة تعتبر العنصر الأساسي لتنمية البنية التحتية، إلا أن الاحصائيات تشير إلى أن أكثر من 1.6 مليار شخص، أي حوالي 20 بالمئة من سكان العالم لا يحصلون على الخدمات الكهربائية، وأن قرابة مليار شخص في البلدان الصناعية يستهلكون حوالي 60 في المئة من العرض الإجمالي للطاقة، في حين يستهلك أكثر من 6.5 مليار شخص في الدول النامية حوالي 40 في المئة المتبقية.

استهلاك الطاقة

وأضاف المستشار الهندسي بالصندوق أن إحصائيات عام 2018، تشير إلى أن الطلب على خدمات الطاقة الكهربائية زاد في السنوات الأخيرة ليصل الاستهلاك العالمي إلى حوالي 26.615 مليار كيلووات/ ساعة، يتم إنتاجها اعتماداً بالدرجة الأولى على الوقود الأحفوري، مثل: الفحم، والغاز، والمشتقات البترولية.

وأوضح أنه على مستوى الدول العربية، بلغ الإنتاج السنوي في عام 2018 حوالي 1550 مليار كيلووات/ ساعة، أي حوالي 6 في المئة من الإنتاج العالمي، مبيناً أن المحافظة على تلبية احتياجات النمو على الطلب واستدامة الخدمات، يتطلب إضافة وحدات إنتاج جديدة تصل إلى حوالي 40.5 ألف ميغاوات للسنوات الخمس القادمة، باستثمارات سنوية مطلوبة تبلغ حوالي 35 مليار دولار أمريكي سنوياً، تضاف إليها ما بين 7 و10 مليارات دولار أمريكي سنوياً استثمارات أخرى ضرورية، تشمل: إنشاء

خطوط النقل وشبكات التوزيع، وتوفير تكاليف التشغيل والصيانة، وتأمين إمدادات الوقود.

دور الصناديق التنموية

وأشار صادقي إلى أن معظم الموارد المالية المطلوبة لدعم قطاع الكهرباء في الدول العربية تأتي من الحكومات، الأمر الذي يتجاوز قدراتها، حتى بالنسبة للدول العربية الغنية، ومن هنا جاءت أهمية دور الصناديق التنموية، مثل الصندوق الكويتي للتنمية.

وبيَّن أن أهم ما يميز الصندوق الكويتي كمؤسسة مانحة، هو قانونه الأساسي الذي يسمح له بالقيام بمهامه بصورة فاعلة، دون اعتماد برامج عملياته على ميزانيات سنوية تساهم بها دولة الكويت، كما تتميز قروضه بشروط مالية ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، علاوة على ارتفاع نسبة عنصر المنح لتصل إلى 60 بالمئة.

وألمح صادقي إلى أن رؤية الصندوق تهدف إلى توفير تمويل ميسر لقطاع الطاقة في البلدان التي يعمل معها، لتطوير منظومة الطاقة الكهربائية فيها، حتى تتكون لديها الكفاءة المؤسسية والتقدم التكنولوجي، وتصبح قادرة على تلبية الطلب على الطاقة بأسعار تنافسية واستدامة بيئية، لافتاً إلى أن مساهمات الصندوق الكويتي تتمحور في تمويل المشاريع ذات الأولوية لدى الدولة المستفيدة، التي تثبت الدراسات بأنها سليمة فنياً ومجدية اقتصادياً، وأنها بمنزلة حلول إنمائية تعتمد على تشجيع الاقتصاد الإنتاجي الذي يؤدي إلى خلق وظائف وتحسين نوعية الحياة.

وذكر أن قطاع الطاقة يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الطرق في المساهمات الإجمالية للصندوق، فيما تأتي مساهمات الصندوق في قطاع الكهرباء في الترتيب الأول على القطاعات الأساسية الأخرى في الدول العربية، موضحاً أن الحجم الإجمالي لمساهمات الصندوق في تمويل مشاريع بقطاع الكهرباء حتى نهاية 2018، بلغ حوالي 5.284 مليار دولار أمريكي موزعة على 164 مشروعاً بمختلف أفرع قطاع الكهرباء.

شراكة استراتيجية

وفي شأن التعاون بين الصندوق الكويتي وجمهورية مصر العربية، قال صادقي، إن "الصندوق يعتبر شريكاً أساسياً لمصر، لكونها الأكثر استفادة من مساهماته، التي بلغت في نهاية عام 2018 حوالي 3.6 مليار دولار أمريكي"، لافتاً إلى أن قطاع الكهرباء حصل على الاهتمام الأكبر، حيث ساهم الصندوق في تمويل إنشاء 12 محطة توليد كهرباء، إضافة إلى المساهمة حالياً في مشروع مميز لربط شبكة الكهرباء في مصر بشبكة الكهرباء في المملكة العربية السعودية، باستخدام ولأول مرة تقنية التيار المستمر.

واختتم صادقي بالتأكيد على أن تطور مساهمات الصندوق في دعم قطاع الطاقة يُبين أنه سيستمر في هذا النهج لمواكبة متطلبات القطاع من خلال توفير تمويل ميَّسر، كما سيستمر الصندوق شريكاً استراتيجياً لمصر في مسيرتها التنموية الطموحة.

الصندوق الكويتي استضاف طلبة كلية الدفاع التابعة لحلف «الناتو»

قدم لهم عرضاً عن دوره التنموي ومساعداته في أكثر من 107 دول نامية

استضاف الصندوق الكويتي للتنمية في مقره الرئيسي منتسبي الدورة العليا من كلية الدفاع التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث قدم لهم عرضاً ومحاضرة تثقيفية حول طبيعة عمل الصندوق. وتعرَّف الوفد المكون من أكثر من 90 طالباً على نشاط الصندوق بشكل عام، ودوره التنموي ومساعداته التي امتدت لأكثر من 107 دول نامية في مختلف أنحاء العالم.

واستعرض كل من الدكتور محمد صادقي المستشار الهندسي في الصندوق الكويتي والمهندس ثامر الفيلكاوي المدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا، خلال العرض تاريخ إنشاء الصندوق، وتطور آليات عمله، واستراتيجيته وعملياته في القطاعات التنموية المختلفة، إضافة إلى تسليط الضوء على دوره في إدارة المنح التي قدمتها دولة الكويت في عدد من الدول.

وقدما شرحاً لدور الصندوق على المستوى المحلي، والمتمثل في إطلاقه برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج في عام 2004، ومساهمته في موارد المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وغيرها من المبادرات المحلية المختلفة.

مدير اقليم دول
غرب إفريقيا **السيد**
ثامرالفيلكاوي
والمستشار الهندسي
د. محمد صادقي
استقبلا الوفد

مشاركات متنوعة للصندوق الكويتي
في الفعاليات الاجتماعية والثقافية
شملت أنشطة خارجية وزيارة جهات محلية

واصل الصندوق الكويتي للتنمية خلال العام 2019، المشاركة في الأنشطة والفعاليات المتنوعة، الهادفة إلى دعم الطلبة والشباب والتعليم والثقافة، ليكرس بذلك موقعه الريادي في مجال المشاركة الاجتماعية. وشارك الصندوق خلال العام الماضي في عدة فعاليات محلية وخارجية، منها:

إلقاء محاضرة في الجمعية الاقتصادية الكويتية

استضافت الجمعية الاقتصادية الكويتية، في بدء موسمها الثقافي، وفداً من الصندوق الكويتي، ممثلاً بالسيدة منى العياف، مدير إدارة الإعلام، والدكتور محمد صادقي، المستشار الهندسي، حيث قدما محاضرة عن دور الصندوق في معالجة القضية الإسكانية بالكويت.

وشرحت العياف خلال المحاضرة جهود الصندوق المهمة في معالجة هذه القضية، ودوره الفعَّال في توفير المساهمات الضرورية لدعم بنك الائتمان الكويتي، وكذلك دعمه لموارد المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتطرقت إلى دور الصندوق محلياً ورعايته للطلبة المتفوقين، عبر تنظيمه مبادرة «كن من المتفوقين»، وكذلك دوره في دعم السياسة الخارجية لدولة الكويت.

من ناحيته، شرح د. محمد صادقي، كيفية إدارة الصندوق لمنح دولة الكويت المالية، وآلية اقتراض الدول منه، وتقديم استشارات ومعونات فنية كمنح من الصندوق.

ومن جانبه، أشاد السيد مهند الصانع، رئيس الجمعية الاقتصادية، باللقاء والمعلومات التي قدمها للحضور، متمنياً تكرار مثل هذه اللقاءات المفيدة في المستقبل.

المشاركة في مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة دولة الكويت في أمريكا

شارك الصندوق الكويتي في فعاليات المؤتمر السنوي السادس والثلاثون للاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أُقيم تحت شعار «جيل بنّاء.. لوطنٍ معطاء»، في مدينة سان دييغو بولاية كاليفورنيا.

وقدَّمت السيدة منى العياف، مدير إدارة الإعلام في الصندوق محاضرة خلال المؤتمر عن الدور التنموي للصندوق في مختلف بلدان العالم، وخاصة الدول النامية.

وتطرقت العياف خلال المحاضرة إلى دور الصندوق أيضاً داخل دولة الكويت، وخصوصاً في برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج. ويُشكّل مؤتمر اتحاد طلبة أمريكا التجمع الأكبر للطلبة الكويتيين الدارسين في الخارج.

تقديم ندوة للطلاب في الجامعة الأمريكية بالكويت

وعلى المستوى المحلي، قدَّم السيد نواف المهمل، المستشار القانوني في الصندوق، ندوة لطلبة مادة «سياسة الكويت الخارجية»، بالجامعة الأمريكية في الكويت، بالتعاون مع الدكتورة شريفة العدواني، مدير مركز الدراسات الخليجية في الجامعة.

ودار النقاش عن تأثير جهود الصندوق الكويتي على السياسة الخارجية لدولة الكويت، والمساهمة في دعم ومساعدة الاقتصادات في الدول النامية، ودوره الفعال محلياً.

المشاركة في مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في المملكة المتحدة

شارك أيضاً الصندوق في فعاليات المؤتمر الوطني السنوي الخامس والخمسين للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع المملكة المتحدة، الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن، تحت شعار «القصر الأحمر».

وقدَّمت السيدة منى العياف، مدير إدارة الإعلام في الصندوق محاضرة خلال المؤتمر حول دور الصندوق الكويتي التنموي محلياً وخارجياً.

وتأتي مشاركة الصندوق في فعاليات المؤتمر، ضمن إطار استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية تجاه قطاعي الشباب والتعليم، ومن منطلق إيمانه بأهمية التواصل مع أبناء الكويت من طلاب العلم في الخارج.

الصندوق الكويتي موَّل 164 مشروعاً في القطاع بإجمالي 5.3 مليون دولار أمريكي

الطاقة الكهربائية ركيزة أساسية في التنمية

بقلم: د. محمد صادقي
المستشار الهندسي

تلعب الطاقة دوراً مركزياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة، حيث إن توفير الطاقة وبتكلفة معقولة لتحسين الوضع المعيشي للسكان يعد من أهم المؤثرات الدافعة للرفاهية والازدهار والتقدم البشري.

وبالرغم من أن الطاقة تعتبر العنصر الأساسي في التنمية، إلا أن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى أن أكثر من 1.5 مليار شخص، أي حوالي 19 في المئة من سكان العالم، لا يحصلون على الخدمات الكهربائية، وأن الحصول على خدمات الطاقة يتفاوت بشكل كبير بين البلدان والمجتمعات، حيث نجد أن قرابة مليار شخص في البلدان الصناعية يستهلكون حوالي 60 في المئة من المعروض الإجمالي للطاقة، في حين أنّ أكثر من 6.5 مليار شخص يعيشون في الدول النامية يستهلكون حوالي 40 في المئة المتبقية.

ويفتقر سكان الأرياف في البلدان النامية إلى أدنى درجات الخدمات الكهربائية، مما يدفعهم إلى الاعتماد على موارد تضر بالصحة العامة والبيئة لسد احتياجاتهم للطاقة، مثل: استخدام الفحم، والاعتماد على فضلات المحاصيل وروث الحيوانات.

قدرات إنتاجية

وتشير الإحصائيات لعام 2018 إلى أن الطلب على خدمات الطاقة الكهربائية ارتفع في السنوات الأخيرة ليصل الاستهلاك العالمي إلى حوالي 26.615 مليار كيلووات ساعة، بمعدل نمو بلغ حوالي 3.7 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبلغت هذه المعدلات مستويات أعلى في الدول النامية مسجلة معدل نمو نسبته حوالي 5.2 في المئة.

وتعتمد محطات إنتاج الطاقة بالدرجة الأولى على الوقود الأحفوري، مثل: الفحم، والغاز الطبيعي، والمشتقات البترولية، وسوف تستمر في استخدامه لسنوات قادمة، حيث لا يوجد في المستقبل القريب بديل اقتصادي آخر يُعتمد عليه لتوفير الطاقة الكهربائية المطلوبة لسد احتياجات العالم، ويبين الشكل رقم (1) الإنتاج العالمي للكهرباء عام 2018.

الطاقة الشمسية

وعلى مستوى الدول العربية، بلغ الإنتاج السنوي في عام 2018 نحو 1550 مليار كيلو وات ساعة، أي حوالي 6 في المئة من الإنتاج العالمي، وبنسبة نمو سنوي 2.3 في المئة، وذلك لمحدودية القدرة الإنتاجية للكهرباء، أو لكونها قديمة وتعمل بكفاءات منخفضة.

وتستخدم معظم الدول العربية الوقود الأحفوري في محطات إنتاج الكهرباء، ومؤخراً توجهت بعضها، ومنها: مصر، والإمارات، والكويت إلى توفير جزء من احتياجاتها

للطاقة عبر استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهناك برامج في بعض البلدان، مثل: العراق، والمغرب، وتونس تهدف إلى الاستفادة من الطاقة الشمسية والمائية بشكل أكبر في توليد الطاقة الكهربائية، كما بدأت دول أخرى، مثل: الإمارات، والسعودية في الاستثمار لاستخدام تقنيات نووية لتوليد الكهرباء.

الطلب على الكهرباء

وتشير البيانات الأخيرة إلى زيادة إنشاء محطات توليد الكهرباء في الدول العربية، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ورفع كفاءة الإنتاج، حيث بلغت القدرة الإنتاجية المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية في الدول العربية، حسب بيانات عام 2017، حوالي 346.4 جيجاوات، محققة معدلات نمو سنوية عالية بلغت 16 في المئة، وسوف تستمر على هذه المعدلات للسنوات الخمس القادمة، ويبين الشكل رقم (2) القدرة الإنتاجية في الوطن العربي عام 2017.

وبلغ متوسط نصيب الفرد في البلدان العربية من الاستهلاك السنوي للكهرباء حوالي 2400 كيلو وات/ ساعة، ووصلت هذه المعدلات أقصاها في الكويت مسجلة حوالي 18 ألف ميجاوات، في حين سجلت اليمن أدنى معدل بحوالي 250 كيلو وات/ ساعة.

الإنتاج العالمي للكهرباء بالتيراوات ساعة حسب نوع الوقود في عام 2018 بالجيجاوات

(رسم بياني رقم 1)

وحدات جديدة

ولتلبية نمو الطلب على الطاقة واستدامة الخدمات في الدول العربية لابد من إضافة وحدات إنتاج جديدة تنتج حوالي 40.5 جيجاوات للسنوات الخمس القادمة، بإجمالي استثمارات تبلغ حوالي 34 مليار دولار سنوياً، أي حوالي 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، تضاف إليها استثمارات أخرى ضرورية، مثل: إنشاء خطوط النقل وشبكات التوزيع، وتوفير تكاليف التشغيل والصيانة، وتأمين إمدادات الوقود، وتأتي معظم الموارد المالية المطلوبة لدعم قطاع الكهرباء من الحكومات، وهي تتجاوز قدراتها، حتى بالنسبة للدول العربية الغنية.

وقد وضعت الدول العربية خططاً لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، من خلال تمويل المشاريع بأنماط مختلفة،

القدرة الإنتاجية في الوطن العربي في عام 2017 بالجيجاوات

(رسم بياني رقم 2)

مثل تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في دعم قطاع الكهرباء، وعمدت إلى تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي فيما بينها، إضافة إلى وضع برامج إصلاحية والاستفادة من التقنيات الجديدة لرفع الكفاءة التشغيلية للقطاع واستخدام الطاقات البديلة لتوفير الوقود المستخدم في محطات الكهرباء، وتصديره لتحقيق إيرادات إضافية.

ومن هنا جاءت أهمية دور الصناديق التنموية، مثل الصندوق الكويتي للتنمية، لمساندة الدول النامية والصديقة في تعزيز قدراتها الإنمائية، بهدف تخفيف الأعباء المالية عليها، وفي نفس الوقت تمكينها من توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

دور الصندوق الكويتي

ولعل أهم ما يميز الصندوق الكويتي كمؤسسة مانحة، هو قانونه الأساسي، الذي يسمح له بالقيام بمهامه بصورة فاعلة، بحيث لا تتوقف برامج عمله على ميزانيات سنوية تساهم بها دولة الكويت، وبالتالي تتعرض موارده المالية للتذبذب من عام لآخر، كما أنه يسمح له بالتنسيق مع مؤسسات أخرى للحصول على تمويل إضافي للمشاريع الكبيرة ذات الأهمية والأولية في البرنامج التنموي في دولة ما، والتي تحتاج لمساهمات مالية كبيرة، مثل: مشاريع إنشاء السدود، ومحطات توليد الكهرباء الكبيرة.

وتتميز قروض الصندوق بانخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وارتفاع نسبة عنصر المنح في التمويل ليصل إلى 60 في المئة، متفوقاً بذلك على كثير من المؤسسات الدولية، علاوة على ارتباط مساهماته بالمشاريع ذات الأولوية للدول المستفيدة.

وللأسباب السابق ذكرها استطاع الصندوق أن يساهم مساهمة فعالة في تمويل مشاريع بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في الدول النامية، وتساهم هذه المشاريع الآن في تحسين الوضع المعيشي لمواطني هذه الدول.

رؤية الصندوق لقطاع الطاقة

وتهدف رؤية الصندوق الكويتي لقطاع الطاقة إلى توفير تمويل ميسر لهذا القطاع، وتطوير منظومة الطاقة الكهربائية في البلدان التي يعمل فيها، حتى تصبح قادرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بأسعار تنافسية واستدامة بيئية، بما يسهم في تلبية الاحتياجات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد هذه الرؤية على العناصر التالية:

- إضافة قدرة كهربائية جديدة من التقنيات التقليدية.
- تدعيم شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- رفع الكفاءة والتوسع في الربط الكهربائي.
- إضافة قدرة كهربائية جديدة من المصادر المتجددة، مع تعزيز توطين صناعة مكونات محطات الطاقة المتجددة.
- تعزيز التصنيع المحلي للمكونات الأساسية لمحطات الطاقة.

مساهمات الصندوق

ويعكس نمط توزيع المشاريع التي يساهم الصندوق الكويتي في تمويلها أهمية وأولوية هذه المشاريع في الخطط الإنمائية للبلدان المستفيدة، حيث تتم الموافقة على المساهمة في المشاريع المقدمة للصندوق بعد التأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية والمالية وبما يشجع الاقتصاد الإنتاجي ويوفر فرص عمل، ويساهم في تحقيق المساواة الاجتماعية.

ويحتل قطاع الطاقة المرتبة الثانية بعد قطاع الطرق في المساهمات الإجمالية للصندوق، في حين يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى في حجم المساهمات على مستوى الدول العربية كما هو مبين في الرسم البياني رقم (3)

وقد موَّل الصندوق 164 مشروعاً في قطاع الطاقة حتى نهاية عام 2018، بإجمالي مساهمات بلغ حوالي 5.284 مليون دولار أمريكي ، أي حوالي 1.6 مليار دينار كويتي موزعة على أفرع قطاع الكهرباء على النحو الموضح في الرسم البياني رقم (4).

التوزيع القطاعي للقروض في الدول العربية لعام 2018

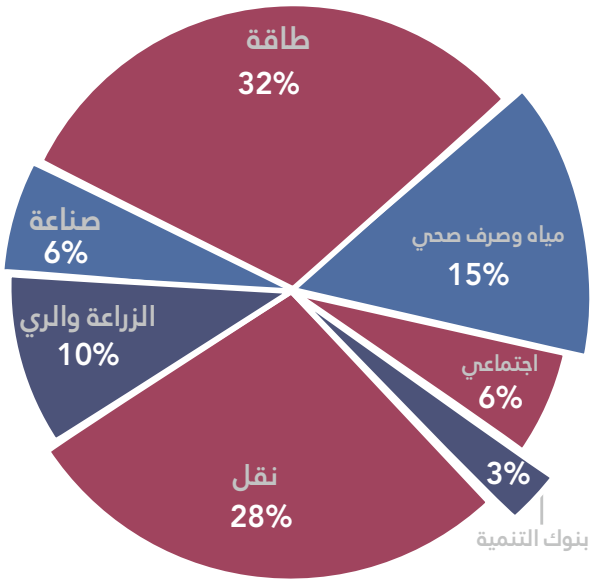

رسم بياني رقم (3)

مساهمات الصندوق حسب مكونات قطاع الطاقة في عام 2018 (بالمليون دولار امريكي)

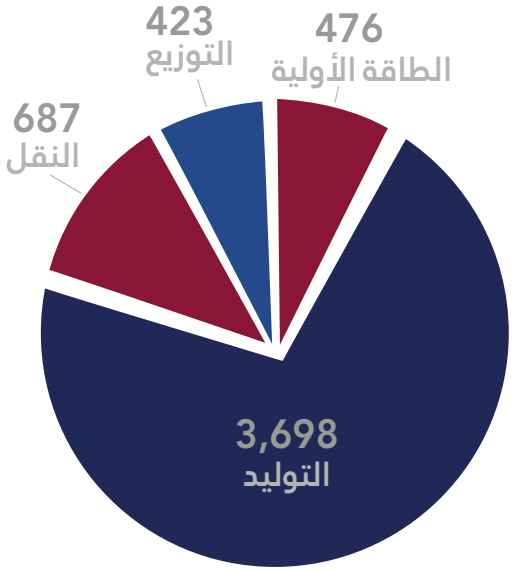

رسم بياني رقم (4)

تحديات

ويواجه قطاع الكهرباء تحديات كبيرة في تحقيق أهدافه، من أهمها: الارتفاع السريع في الطلب، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات الضخمة لتمويل وتشغيل المشروعات، وعدم توفر مواقع مناسبة لمشاريع توليد الكهرباء بالقرب من مراكز الأحمال.

ولمواكبة سرعة نمو الطلب على الطاقة الكهربائية، عملت مؤسسات الكهرباء على تطوير وتنفيذ برامج فنية لتحسين مستوى أداء القطاع بشكل عام، حيث تمت دراسة ترحيل الأحمال في القطاع الصناعي بعيداً عن وقت الذروة، وتطبيق تعرفة كهربائية مزدوجة للاستهلاك خلال ساعات الذروة وخارجها، وإخراج محطات توليد قديمة ذات كفاءة منخفضة من الخدمة وإنشاء محطات جديدة في نفس المواقع، أو إضافة وحدات جديدة إليها، لرفع كفاءة وسعة إنتاج المحطة.

يضاف إلى ما سبق الإسراع في تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي، والتي أثبتت جدواها الفنية والاقتصادية، بحيث يؤمن الربط مواجهة أي عجز طارئ في القدرات التوليدية، كما يساعد على خفض الاحتياطي الدوار، ويحقق التشغيل الاقتصادي الأمثل لوحدات التوليد العاملة في جميع الشبكات المرتبطة.

قطاع استراتيجي

وفي الختام يمكننا القول إنه بالرغم من التحديات الفنية والمالية، سيستمر قطاع الكهرباء كمحور ارتكاز أساسي تعتمد عليه استراتيجيات الدول عند اختيار المشاريع التي من شأنها تنشيط التنمية والازدهار في القطاعات الأخرى الأساسية.

ويتبين من تطور مساهمات الصندوق الكويتي في دعم قطاع الكهرباء، أنه سيستمر في هذا النهج لمواكبة احتياجات هذا القطاع، وأيضاً توفير تمويل ميسر للطاقات البديلة، والمساهمة في مشاريع الربط الكهربائي بين الدول.

ورشة

التكنولوجيا المساندة لدمج الطفل العربي لذوي الإجتياجات الخاصة في التعليم والمجتمع

عُقدت بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية

عقد المجلس العربي للطفولة والتنمية، بالشراكة والتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية ، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الكشفية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، بمقر المنظمة الكشفية العربية في القاهرة.

افتتح أعمال الورشة الدكتور حسن البيلاوي الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية، والدكتورة سهير عبدالفتاح الخبيرة بالمجلس العربي للطفولة والتنمية ومقررة الورشة، والدكتور أشرف مرعي الأمين العام للمجلس القومي لشؤون الإعاقة في مصر، والدكتور عاطف عبدالمجيد الأمين العام للمنظمة الكشفية العربية، والأستاذ عمران فياض، ممثلاً إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، والأستاذ جبرين الجبرين مدير المشاريع ببرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند).

أهداف الورشة

وتأتي الورشة في إطار الجهود التي يبذلها المجلس من أجل حماية ودمج الأطفال من ذوي الإعاقة في المجتمع، حيث ركَّزت على التكنولوجيا المساندة، التي يمكن أن تساعد هؤلاء الأطفال على القيام بأعمالهم اليومية، وتحسين قدرتهم على التعلم، والتغلب على إعاقتهم، وتطويعها لتعويض ما قد ينقصهم، وفقاً لنوع الإعاقة وشدتها. وعلى مدى أكثر من 10 جلسات عمل تعرَّف المتدربون على أنواع التكنولوجيا، وكيفية استخدامها، وذلك بالاعتماد على الدليل التدريبي، الذي تم تأسيسه بناءً على الدليل الاسترشادي الذي أعدَّه المجلس، بهدف توعية وتطوير معرفة ومهارات واتجاهات المعنيين بتعليم الأطفال ذوي الإعاقة في مجال التقنيات المساندة، بما يدعم قيامهم بأدوارهم في دمج هؤلاء الأطفال في التعليم والمجتمع باستخدام التكنولوجيا المساندة.

كما تأتي هذه الورشة في إطار خطة المجلس العربي للطفولة والتنمية الاستراتيجية حتى عام 2020، والهادفة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام بقضية الأطفال ذوي الإعاقة،

كإحدى أولويات العمل، حيث سبق أن نفذ المجلس عدداً من المشروعات، وأعدَّ الأدلة الاسترشادية، وعقد سلسلة من الورش التدريبية، في إطار توفير بيئة آمنة للطفل ذي الإعاقة، ودمجه في التعليم والمجتمع.

وقد شارك في أعمال الورشة نخبة من الخبراء في مجالات الإعاقة والدمج، كما شارك عدد من المتدربين من المعلمين والعاملين في مؤسسات التعليم ومؤسسات رعاية الأطفال من ذوي الإعاقة وقيادات الكشافة من عدة دول، منها الكويت. وأوصى المشاركون بضرورة إعداد دليل لتعديل المفاهيم والمصطلحات الخاصة بمجال ذوي الإعاقة، وتوحيدها، وفقاً لأحدث ما وصلت إليه النظريات العلمية الحديثة، والتركيز على مفهوم الثقافة إلى جانب التعلم، واستحداث محور في الدورات التدريبية القادمة حول الممارسة الثقافية، وخاصة الأدب، بمختلف أشكاله.

تحقيق الأهداف

وشدد الدكتور حسن البيلاوي خلال كلمته في ختام الورشة، على أهمية الاستدامة في عقد مثل هذه الدورات التدريبية، بما يسهم في تحقيق الهدف المرجو منها، متطلعاً إلى نشر ثقافة الدمج القائمة على التماسك الاجتماعي، وعدم التمييز، ولمّ الشمل، واحترام الاختلاف.

وقال إن "ورشة العمل جاءت انطلاقاً من أهداف المجلس العربي للطفولة والتنمية نحو توعية الرأي العام العربي بقضايا الطفولة، وما يتعلق بها، فقد تبنى المجلس منظومة من المشروعات الرائدة الهادفة إلى تنمية الطفل العربي، ومن بينها مشروع التكنولوجيا المساندة لدمج الطفل ذي الإعاقة في التعليم والمجتمع، الذي عنى باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المختلفة التي تُعين هذه الفئة، وتحسِّن قدراتهم على التعلم".

ولفت إلى أن الورشة ستضم أكثر من 20 طفلاً من ذوي الإعاقة، حيث يتم التحاور معهم حول موضوع التكنولوجيا المساندة، والتعرف على آرائهم ومقترحاتهم في هذا الصدد، والتعبير عنها من خلال الرسم، إعمالاً بحق الطفل في المشاركة فيما يخصه.

برنامج متميِّز

من جانبها، قالت الدكتورة سهير عبدالفتاح إن الورشة استهدفت أكثر من 60 متدرباً من المعلمين والعاملين في مؤسسات التعليم ومؤسسات رعاية الأطفال ذوي الإعاقة على المستوى العربي.

وبينت أن برنامجها تضمَّن شقين؛ أحدهما نظري، والآخر عملي، لافتة إلى أن الشق النظري يشمل محاضرات حول التكنولوجيا المساندة ومجالات استخدامها، ومن أهمها تيسير الاتصال والتواصل لذوي الإعاقة مع غيرهم من الأسوياء، والإتاحة والتعلم واكتساب المهارات الأكاديمية، إضافة إلى إعدادهم للعمل والمشاركة وممارسة الرياضة، وقضاء وقت الفراغ والترفيه، مع تدرج آخر لمستويات التقنيات المساندة في تفاوتها بين تقنيات مساندة منخفضة التقنية، وثانية متوسطة التقنية، وثالثة مرتفعة التقنية.

وذكرت أن الجانب العملي خُصص للتدريب على نماذج من الأجهزة والبرامج التكنولوجية المساندة لذوي الإعاقات البصرية والسمعية والحركية والذهنية وذوي اضطراب طيف التوحد، ومتلازمة "إرلن".

صندوق قطر للتنمية يوقع اتفاقية مع وكالة «أونروا» لدعم اللاجئين الفلسطينيين

وقع صندوق قطر للتنمية مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) اتفاقية تتبرع بموجبها دولة قطر بمبلغ 20.7 مليون دولار أمريكي لدعم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

وقال صندوق قطر للتنمية في بيان إن «الاتفاقية التي وقعت في 16 ديسمبر بالعاصمة القطرية، على هامش فعاليات مؤتمر الدوحة 2019، تهدف إلى حماية سبل وصول الخدمات الأساسية للفلسطينيين المتضررين من النزاع في سوريا».

وسيتم توظيف مبلغ التبرع مباشرة بهدف استدامة خدمات (أونروا) التربوية والحفاظ على تقديم دورات التعليم والتدريب المهني والتقني للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وخدمات التعليم الأساسي للطلاب ودعم تقديم الخدمات الصحية الأساسية لنحو 445 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا.

ومن جانبه، قال خليفة الكواري، المدير العام لصندوق قطر للتنمية إن "هذه الاتفاقية تعد تأكيداً على موقف دولة قطر الثابت والراسخ إزاء القضية الفلسطينية، واهتمام دولة قطر بشكل خاص بقطاع التعليم والصحة إيماناً منها بأهميتهم ودورهم في بناء حياة كريمة للأشقاء في فلسطين".

وأكد أن بلاده بذلت تحت ظل قيادتها الرشيدة جهوداً تنموية وإنسانية من أجل خدمة الشعب الفلسطيني في شتى القطاعات وبصورة مستدامة، معرباً عن سعادته بالقول: "اننا ندعم الدور المحوري الذي تقوم به وكالة الغوث، وواثقين بقدرة الأونروا على استخدام هذه الموارد بالشكل الأمثل".

وبدوره، قال السيد كريستيان سوندرز القائم بأعمال المفوض العام لأونروا إن «دولة قطر وصندوق قطر للتنمية يظهران مرة أخرى التزامهما بدعم لاجئي فلسطين حيث يأتي هذا التبرع لعمليات الأونروا وأنشطتها في سوريا في وقت يمثل تحدياً مالياً شديداً للوكالة».

وأعرب السيد سوندرز عن امتنان (أونروا) "لهذا التمويل الإضافي ونتطلع إلى زيادة توسيع التعاون بين الأونروا ودولة قطر وصندوق قطر للتنمية في عام 2020 والسنوات القادمة".

ونوه إلى أن هذه المساهمة ستمكن الوكالة من فتح مدارسها في الوقت المحدد لحوالي 530 ألف من الطلاب والطالبات اللاجئين في 711 مدرسة تابعة للأونروا.

لدعم اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان في فصل الشتاء

صندوق قطر للتنمية يوقع اتفاقية مع مفوضية اللاجئين

وقع صندوق قطر للتنمية اتفاقية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساهمة في دعم جهود المفوضية في توفير المساعدات النقدية الشتوية للاجئين السوريين الأكثر ضعفاً في الأردن ولبنان.

وأوضح الصندوق القطري للتنمية في بيان، أنه بموجب الاتفاقية التي وقعت في 16 ديسمبر بالعاصمة القطرية، على هامش فعاليات مؤتمر الدوحة 2019، سيتسلم اللاجئون دفعة نقدية واحدة تغطي تكاليف مواد فصل الشتاء من وقود للتدفئة، والملابس الشتوية، وغيرها من الاحتياجات، وذلك بسبب الأوضاع القاسية التي تواجههم سنوياً خلال فصل الشتاء.

وأكد أن المساهمة القطرية تأتي استمراراً والتزاماً من الدولة بتخفيف وطأة الكارثة الإنسانية التي يعيشها اللاجئون السوريون، وبتأمين احتياجاتهم الأساسية في ظلّ الظروف المعيشية الصعبة التي يعانون منها في دول اللجوء.

ووقع الاتفاقية عن الجانب القطري السيد مسفر الشهواني نائب المدير العام للمشاريع في صندوق قطر للتنمية، في حين وقعها عن جانب مفوضية اللاجئين السيد أمين عوض مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنسّق الإقليمي لعمليات المفوضية في سوريا والعراق واليمن.

وأعرب السيد عوض عن جزيل الشكر والعرفان لصندوق قطر للتنمية وشعب قطر السخي، وحكومة وقيادة قطر لهذا التبرع الهام، حيث يمثل فصل الشتاء فترة حرجة لمئات الآلاف من العائلات اللاجئة والنازحة الأكثر ضعفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأضاف يعتبر توفير المساعدات النقدية، وخاصة خلال فصل الشتاء أمراً حيوياً للحفاظ على حياة وسلامة مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين خلال هذه الظروف القاسية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم النقدي يستهدف الحفاظ على كرامة اللاجئين، حيث يتيح لهم حرية اختيار أولوياتهم واحتياجاتهم المطلوبة.

صندوق أبوظبي للتنمية يمول مشروعاً بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لتطوير الخدمات الاجتماعية في ليبيريا

وقع صندوق أبوظبي للتنمية مذكرة تفاهم مع حكومة ليبيريا في 17 ديسمبر عام 2019 يقدم بموجبها 18.3 مليون درهم (ما يعادل 5 ملايين دولار أميركي)، لتمويل مشروع يهدف لتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة في مدينة منروفيا في ليبيريا.

وقال صندوق أبوظبي للتنمية في بيان إن «المشروع يهدف إلى تطوير منشآت تعمل على توفير مناطق ترفيهية من خلال إنشاء منطقة رياضية متكاملة تتضمن عدداً من الملاعب والمرافق المصاحبة له».

ووقع الاتفاقية كل من السيد محمد السويدي مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية والسيد تروكون كبوي ووزير الدولة لدى جمهورية ليبيريا.

وقال السيد السويدي "سعدنا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع حكومة ليبيريا لإنشاء منطقة رياضية متكاملة شاملة جميع المرافق، حيث يعد هذا المشروع أول تعاون تنموي بين الصندوق والحكومة الليبيرية".

ولفت إلى أن المشروع سيساهم في تحقيق الأهداف الحكومية في إيجاد مرافق ترفيهية تخدم شريحة واسعة من السكان، إضافةً للمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص الهدف الثالث والمتمثل بالصحة الجيدة والرفاه.

وأضاف السويدي أن صندوق أبوظبي للتنمية يرتبط بعلاقات متميزة مع العديد من الدول الإفريقية، حيث يحرص الصندوق على المساهمة في تمويل المشاريع التنموية المختلفة والتي من شأنها أن تعمل على تحسين مستوى حياة السكان ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول المستفيدة.

ومن جانبه، قدم السيد كبوي شكره وتقديره لدولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بصندوق أبوظبي للتنمية، على دعمها من خلال المساهمة بتمويل هذا المشروع الهام وتطوير البنية التحتية لتنفيذ مشاريع تساهم في تقديم خدمات اجتماعية متميزة لسكان ليبيريا.

وقال إن «المشروع، بما يحتويه من مرافق حيوية، سيعمل على تنشيط حركة التواصل الاجتماعي بين السكان وتنمية المواهب الرياضية، فضلاً عن أنه سيتيح الفرصة للسكان للاستمتاع بمختلف الألعاب الرياضية».

بنك «أجفند» يحصل على جائزة الابتكار في الشمول المالي العربي

حقق بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن، التابع لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، تفوقاً جديداً بحصوله على جائزة الابتكار في الشمول المالي العربي.

وقال (أجفند) في بيان إن «من بين أكثر من 100 فكرة تقنية مبتكرة تساعد على خلق شمول مالي أوسع في الوطن العربي، أحرز بنك الأمل للتمويل الأصغر المركز الثاني ضمن أفضل ثلاث أفكار ابتكارية تم تقييمها بواسطة خبراء دوليين في مجال التقنية والشمول المالي من مختلف دول العالم».

وهنأ السيد ناصر القحطاني، المدير التنفيذي لأجفند إدارة وأعضاء بنك الأمل على هذا الاستحقاق الذي يعزز سمعة بنوك أجفند عالمياً، ويؤكد اسهامات الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وقال القحطاني إن «المنتجات المبتكرة من قبل بنك الأمل تعكس معايشته للواقع المجتمعي برؤية تنموية عميقة، وسعيه لتقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية».

والجائزة ترعاها مجموعة مؤسسات عالمية وإقليمية معنية بالابتكار في الشمول المالي، يأتي على رأسها سيجاب (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) التابعة للبنك الدولي، وصندوق سند الألماني، ومجموعة تامر عمرو.

وبنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن هو من ضمن 9 بنوك للشمول المالي أسسها برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) لدمج الفقراء في العملية المالية والتنموية.

ولدى البنك فروعا في كل من الأردن، والبحرين، وسوريا، ولبنان، وسيراليون، والسودان، وفلسطين، وموريتانيا، ويخطط لإنشاء 16 بنكاً في كل من مصر، ورواندا، وغرب ووسط إفريقيا.

وقدمت بنوك (أجفند) التسعة ما يزيد على 785 مليون دولار أمريكي قروض للمستفيدين الذين بلغ عددهم حوالي خمسة ملايين مستفيد من بينهم 65 في المئة نساء.

ومن الجدير بالذكر أن بنك الأمل له رصيد حافل في مجال الإبداع التنموي الذي يخدم مستهدفيه، ونتيجة للأداء فاز البنك بالعديد من الجوائز الإقليمية والدولية، ونال الإشادات في انجاز أفضل تطبيقات التمويل الأصغر، وتصميم منتجات فعالة. كما تميز بنك الأمل بأنه البنك الرائد بين بنوك (أجفند) للفقراء، الذي ابتكر منتج «ادخار الأطفال».

ومن الجوائز الكبرى التي حاز عليها بنك الأمل جائزة «منصة التمويل الأصغر الأوروبية 2015»، والظهور ضمن 47 مؤسسة تمويل أصغر دولية من 28 دولة.

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund
KuwaitFund KuwaitFundOfficial
www.kuwait-fund.org